

32 مجلس الأمة

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
الجزائر

العدد الثاني والثلاثون - أوت - سبتمبر 2007

رئيس البرلمان الأوروبي في الجزائر



قانون المالية 2008

السياق العام .. والتطلعات



رئيس المجلس يرأس
الوفد المشارك في اللقاء التشاوري
لرابطة مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة بعمان
ويؤدي زيارة رسمية للجمهورية العربية السورية



في هذا العدد

- 4 الافتتاحية **مؤشرات**
- 5 دعوة من رئيسي غرفتي البرلمان
رئيس البرلمان الأوروبي في زيارة للجزائر
- 6 مجلس الأمة يفتتح دورته الخريفية لسنة 2007
- توجهات هادئة لإصلاحات عميقة ..
وتدرج في حصاد النتائج المرجوة
- 12 جلسات **ص 12**
- قانون المالية التكميلي
اعتمادات مالية إضافية واللجنة
المختصة توصي بالبحث عن مصادر
أخرى للدخل خارج المحروقات
- 13 القانون المتضمن «إعفاء مؤقتاً» من الحقوق
الجمركية لعمليات استيراد البطاطا
- بصد المصادقة عليه بالمجلس الشعبي الوطني :
شرح أعضاء مجلس الأمة في مناقشته أواخر نوفمبر
- 14 قانون المالية 8002
السياق العام والبرامج المنتظرة
- 16 البرلمان ينتخب ممثليه في المجلس الدستوري
- 17 شبكة الأجور:
نظرة عامة عن تطورها خلال العشرية الأخيرة
- 18 استقبالات
- بمشاركة وفد من مجلس الأمة، اللقاء التشاوري
الثاني بزمان لرابطة مجالس الشيوخ
دور التشريع في تعميق الوعي الديمقراطي
- 20 تعاون **ص 20**
- 23 رئيس مجلس الأمة في زيارة رسمية
لجمهورية العربية السورية
- 24 النشاط الخارجي
- 26 مناسبات **المرأة المغربية والإعلام**
- 28 شؤون إدارية **اجتماع الرئيس بإطارات المجلس**
- 29 متابعات **الدبلوماسية البرلمانية "سلم، ديمقراطية، تعاون"**
- 30 إصدارات
- 31 أبواب مفتوحة
- 32 المدار البرلماني



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب
مستشارا التحرير
عمار بخوش
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
أمال غيبوب
كريمة بنود
شهرزاد لورقيوي

الصور : المصلحة التقنية
لمجلس الأمة
سيد أحمد زايا
عميروش قط

الخراج :
عبد الرحمن بوشايب

الطباعة : المؤسسة الوطنية للنشر
والإشهار - ANEP) روية
Photogravure : Tramaset
رت.م.د : 1112- 2641
الايداع القانوني رقم : 98- 1223
العنوان : 07 شارع زيغود يوسف
الهاتف : 021 74 60 59
الفاكس : 021 74 60 83
البريد الإلكتروني :
revue@majliselouma.dz

موعد 29 نوفمبر

”إن مسار الإصلاحات السياسية الذي باشرته الجزائر قد أفضى إلى ترسيخ الديمقراطية وتكريس التعددية الحزبية وتعزيز دولة القانون والحكم الراشد وحرية التعبير والصحافة ودعم المؤسسات الديمقراطية على المستويين المحلي والوطني بما يسمح بإشراك المجتمع المدني بشكل أكبر في عملية تسيير الشؤون العامة. وتتمثل بصفة قانونية مختلف الأطياف السياسية. وفي هذا الإطار بالذات تدرج الانتخابات المحلية المقبلة التي تعد بالتأكيد مرحلة هامة في مسار تجديد الهيئات المنتخبة مثلما تساهم في تعزيز مكاسب الديمقراطية في بلادنا”

من حديث فخامة رئيس الجمهورية
السيد عبد العزيز بوتفليقة
لوكلالة الأعيان الإيطالية.

بدعوة من رئيسي غرفتي البرلمان



استقبل السيد Hans Gert Pottering، رئيس البرلمان الأوروبي من قبل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة يوم الثلاثاء 30 أكتوبر 2007، بحضور رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، والسيد عبد العزيز زيارى، رئيس المجلس الشعبي الوطني.



رئيس البرلمان الأوروبي في زيارة للجزائر

جرت يوم الاثنين 29 أكتوبر 2007، محادثات رسمية بين السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة والسيد Hans Gert Pottering، رئيس البرلمان الأوروبي، الذي أدى زيارة رسمية للجزائر دامت ثلاثة أيام على رأس وفد هام من البرلمانيين الأوروبيين.

اللقاء جرى بحضور رؤساء الكتل البرلمانية بمجلس الأمة. كما كانت لوفد البرلمان الأوروبي محادثات مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج لمجلس الأمة. وتعد زيارة رئيس البرلمان الأوروبي الذي كانت له لقاءات أيضا مع السيد عبد العزيز زيارى، رئيس المجلس الشعبي الوطني، والسيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة، والسيد مراد مدلسي، وزير الشؤون الخارجية وشخصيات أخرى للجزائر .. تعد الثانية من نوعها، فقد سبقتها زيارة للرئيس السابق للبرلمان الأوروبي السيد جوزيف بورال فونتلير (Josef Borell) خلال الفترة الممتدة من 06 إلى 08 مارس 2006..

.. التنمية .. والأمن أساس للشراكة

اللقاء كان فرصة لاستعراض المستوى الذي وصلت إليه العلاقات بين البرلمان الأوروبي والجزائر وضرورة العمل على تطويرها وتمتينها لتصبح علاقة شراكة حقيقية.

كما تناول الطرفان قضية التنمية الاقتصادية والتعاون التجاري والاقتصادي بين المجموعة الأوروبية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تم التأكيد على أن التنمية هي

مؤشرات

شهدت البلاد مع بداية الموسم الاجتماعي حركية متزايدة في مختلف مناحي الحياة الوطنية، تميزت على الخصوص بنشاط سياسي ودبلوماسي رفيع، حيث استقبلت الجزائر رؤساء دول ووفود من عدد من العواصم .. وكان من بينها وفود برلمانية هامة ساهمت في دعم العلاقات بين البرلمان الجزائري وبرلمانات العالم.

وعلى صعيد آخر، كانت مجريات الدخول الاجتماعي قد تمت في أجواء الثقة في المستقبل والأمل في التغلب على الصعوبات الاجتماعية بالنظر للوتيرة التي يجرى بها إنجاز برامج التنمية ضمن البرنامج الخاص لدعم النمو الذي انطلق في مرحلته الأولى ببرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي وأسفر عن نتائج جد إيجابية ثم اعتماد برنامج خماسي تكميلي لدعم النمو يقدر بستين مليار دولار أمريكي ويشمل خمسة محاور:

- تحسين ظروف المعيشة،
- تطوير المنشآت القاعدية،
- دعم النمو الاقتصادي،
- تحديث الخدمة العمومية،
- ترقية تكنولوجيات الإتصال الجديدة.

وهو البرنامج الذي فتح آفاق واعدة للاستثمار الوطني والأجنبي .. وبدأت تباشير تلوح في أفق الغد القريب.

وتزامن هذا الدخول الاجتماعي مع استعداد التشكيلات السياسية لخوض غمار الانتخابات المحلية والبلدية، وهو استعداد طبعه التنافس في استقطاب ممثلي الأحزاب في قوائم المجالس الشعبية البلدية والولائية.. وتجري هذه الأيام وإلى غاية 29 نوفمبر الحملة الانتخابية التي يقودها قياديو ومناضلو الأحزاب في أرجاء البلاد .. وتلك علامة هامة في مسار بناء الديمقراطية في كنف التعددية السياسية وفي ظل ترسيخ مفهوم المواطنة التي تجعل من الجزائريات والجزائريين مصدراً لتأهيل ممثليهم في المجالس المنتخبة ومراقبة أدائهم.

التحرير

توجهات هادئة لإصلاحات عميقة .. وتدرج في حصاد النتائج المرجوة

أبرز رئيس مجلس الأمة في كلمة افتتاح دورة الخريف، بأن هذه الدورة ستكون ثرية كما تحدث عن أهمية الاستحقاقات الانتخابية ودور أعضاء المجلس فيها، وخصوصية الصلة بين المنتخبين منهم والجماعات المحلية. كما توقف في كلمته عند ممارسة رياضة الترف والفكري الصانفة الماضية.

فرصة متكررة للتعبير عن الرأي وإبداء الموقف

قبل قليل كنا قد حضرنا مراسم افتتاح الدورة الخريفية بالمجلس الشعبي الوطني ولنفس المناسبة تلتقي الآن في مجلس الأمة وفي التاريخ الذي حدده الدستور... وفي كلتا الهيئتين يلتقي الموقف حول استغلال السانحة لإعطاء القراءات التي يراها (كل واحد من موقعه) جديرة بالتسجيل حول مضمون جدول أعمال الدورة وأداءات الغرفة خلال الفترة.

المناسبة أصبحت مع الأيام فرصة يتم أثناءها التعبير -ولو عرضاً- عن الرأي والموقف مما يجري حولنا من أحداث وتطورات...

... وتبقى الغاية... هي إطلاع الزميلات والزملاء بحجم ونوعية العمل الذي يتوجب إنجازه خلال الدورة ومقاسمتهم الفهم لبعض ما يجري من حولهم في الساحة...

...بالنسبة لمجلس الأمة، أيتها السيدات أيها السادة :

...فإننا من البداية نقول أن دورة الخريف العادية لهذه السنة ستكون دورة ثرية بكامل معنى الثراء الذي تعنيه الكلمة... سواء من حيث عدد النصوص المبرمجة أو من حيث حجم النشاطات البرلمانية المتوقعة...

...وفي كل هذه... السياسة لن تكون غائبة...

...فعلى صعيد النصوص التشريعية، دورة الخريف هذه ستكون كما أسلفنا الذكر هامة وهي ستعالج مشاريع نصوص في غاية الحساسية... نصوص لأهميتها... تعتبر بمثابة برامج إصلاح حقيقية في القطاع الذي جاءت لتنظيمه...

وهكذا فإن تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية سيولد تأكيداً نتائج إيجابية واضحة في مجال فض النزاعات ذات الطابع المدني والإداري...

ويدخل إصلاحات جذرية على عمل المحاكم الإدارية ويحقق التوازن ما بين المتقاضين الخواص والإدارة العمومية بشكل خاص...

لاشك وأنكم لاحظتم أن دورة الخريف هذه لن تكون دورة قانون (المالية)... وإن كان البرلمان مطالباً كالعادة بتحديد الموقف من : قانون المالية التكميلي لسنة 2007 ومن قانون المالية العادي لسنة 2008.

قانون المالية لسنة 2008 يترجم برنامج الحكومة...

إن مشروع القانون الأخير كما تؤكد المعطيات الأولية المتوفرة... سيأتي في الواقع ترجمة لمضمون المحاور الكبرى التي تضمنها برنامج الحكومة (الذي تبنته غرفتي البرلمان في جويلية الماضي...)

لكنه بالطبع سيتضمن بالإضافة إلى ذلك... إجراءات وقواعد وأحكام جديدة للتسيير المالي الاقتصادي والاجتماعي للبلاد - خلال السنة- وهو سيقدم... أرقاماً وتوقعات مالية جديدة محيئة... سوف تجلب إهتمام أعضاء المجلس وتحفزهم -بلا شك- على النقاش...

...أما قانون المالية التكميلي (وكما تدل عليه تسميته) فهو يأتي لاستدراك ومراجعة تقديرات المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المسجلة أو هو يبرر توفير الاعتمادات الجديدة المراد تسجيلها لاعتبارات حتمتها معطيات المرحلة.

.. والتكميلي يسجل مشاريع جديدة

إذا كان بعض رجال المالية والاقتصاد لا يرتاحون كثيراً للجوء الحكومات إلى قوانين المالية الإضافية ويعتبرونها -من وجهة نظرهم- ممارسة غير محبذة... وهم (أي الخبراء الاقتصاديين) يعيبون على الحكومة لجوءها إلى فرض رسوم وجبايات جديدة على المواطن لاستدراك النقص وتبرير النفقة المستجدة...

...لكن الوضع في حالتنا هذه يختلف تمام الاختلاف عن ذلك الذي يتطرق له الخبراء الماليون... فالحكومة تأتينا اليوم بقانون مالية لا تترتب عليه أية أعباء أو نفقات تثقل كاهل المواطن ولا أية رسوم جبائية جديدة بل هي تأتينا بمقترحات لتسجيل مشاريع اقتصادية واجتماعية جديدة يستفيد منها المواطن...

وفي هذا... يكمن التميز وتبرز الأهمية وتتجلى الإيجابية... خاصة وأن الحكومة لم تنتظر إعداد قانون المالية العادي لتسجيل الأحكام المتضمنة في قانون المالية الإضافي... بل هي لجأت لتبرير النفقات المستجدة -ربحاً للوقت - إلى اقتراح... قانون مالية تكميلي لا يحتمل المواطن أية أعباء بل بالعكس من ذلك فهو يأتي إلى الدفع بحركة التنمية ويسعى إلى التخفيف من (بعض الأعباء) الواقعة على عاتق المواطن... كما هو الأمر بالنسبة لسعر الكهرباء بالنسبة لسكان الجنوب... أو دعم سعر الحليب والرفع في منحة المعوقين، إلخ...

التربية والتكوين أولوية ..

وأياكم سوف نناقش ونحدد الموقف من مشاريع القوانين التوجيهية المتعلقة بمنظومتنا التربوية وسياستنا التكوينية وتلك الخاصة بالبحث العلمي في بلادنا...





- والمواطن من خلال حثه على تحمل مسؤوليته واستخدام حقه... بل أقول واجبه الوطني...

وفي هذا لن ننسى الدور المحوري الذي يفترض في حركة المجتمع المدني القيام به خلال مثل هذه المواعيد...

أيها السيدات، أيها السادة،

صحيح أن المواطن كثيراً ما اشتكى من بعض ممثليه ومن تواضع ومحدودية أدائهم أثناء العهدة... بل أن هذه الشكوى كثيراً ما وصلت إلى درجة المجاهرة بعدم الرضا عن هذا الأداء... لكن هذا الأمر يجب ألا يكون مبرراً لتخلي المواطن عن حقه المواطني، بل بالعكس من ذلك فإن هذا المواطن مطالب بالمشاركة والتعبير عن الموقف... لأن بهذا السلوك يكون قد حقق الغايات والأهداف التي ينوي بلوغها... وليس بالمقاطعة...

خصوصيات .. وتطلعات

تعطيني الانتخابات المحلية الفرصة لكي أذكر بأن الهيئة التي ننتمي إليها هي واحدة من بين الهيئات الأكثر اتصالاً بالمجموعات المحلية ويمتخبيها، بل أن أغلبية أعضاء مجلس الأمة (كما تعلمون) انتخبوا من بين الأعضاء المنتخبين المحليين وبدعم منهم...

وإن هذه الحقيقة هي التي شجعتني وتشجعتني - وأنتم أيضاً على ما أعتقد - إلى الاهتمام ومتابعة مجريات هذه الانتخابات...

ذلك أن الصلة التي ربطت وتربط الجماعات المحلية بأعضاء مجلس الأمة هي صلة وثيقة كرسها القانون وأكدها الواقع

لهذا الطرف أو ذلك؛ لكننا نود فقط القول أن العزوف عن الانتخابات هو ظاهرة غير مريحة في الممارسة الديمقراطية... وهو لذلك يستوجب الدراسة والعلاج... وفي جميع الحالات فإن المسؤولية فيها لا يمكن حصرها في القانون وحده أو الناخب وحده أو الأحزاب السياسية وحدها أو الإدارة بمفردها...

ذلك أن المسؤولية هي في واقع الأمر متقاسمة. وهي لذلك تحتم على كافة الأطراف التعاون من أجل تدارك العيوب المسجلة لتغيير المشهد والصورة...

تقاسم المسؤوليات يحقق بلوغ الأهداف

كثيرة هي التحاليل والاجتهادات التي أعطيت حول عزوف المواطنين والمواطنات عن المشاركة في انتخابات ماى الفارط...

ويقطع النظر عن التعاليق والتبريرات والحجج التي قدمها الواحد والآخر... فإن الخلاصات التي يمكن استخلاصها هي كالتالي:

- 1- العزوف كان حقيقة،
- 2- وأن المسؤولية فيها هي مسؤولية متقاسمة بين الجميع وبدرجات متفاوتة ما بين الأحزاب السياسية... والإدارة والمجتمع المدني، بل أقول المواطن كذلك... ناهيك عن دور النصوص القانونية التي يتوجب مراجعتها.

- الأحزاب السياسية من خلال ترشيح من هو أهل لهذا الموقع أو ذلك كفاءة ومصادقية وتفانياً في تقديم الخدمة العامة...

- الإدارة من خلال إعداد كافة مستلزمات سير العملية والحرص على توفير كافة أجواء وشروط المنافسة الانتخابية وتحقيق النزاهة لها...

- النص القانوني الناظم للانتخابات مطالب هو الآخر بالتغيير بما من شأنه تطوير إجراءات الاقتراع...

أيها السيدات، أيها السادة،

إن الحركية التي دخلتها البلاد في مجال سن القوانين وإنجاح المواعيد الانتخابية... تأتي بالواقع لتؤكد التصور الذي كان يتوقع لسنة 2007 بأن تكون سنة المواعيد الانتخابية وسنة التغييرات الكبرى في مضامين القوانين الأساسية الناظمة لعمل مؤسسات الدولة...

.. التأمل في النقائص والثغرات

إن قوانين البناء المؤسساتي السارية المفعول الآن (على الرغم من صعوبة الظرف وحساسية المرحلة التي رافقت إعدادها نقول أنها أدت دورها... وهي صانعة الدولة ونظامها الجمهوري وأبعدتها عن مخاطر الانحراف).

ولكنها اليوم مطالبة بالتكيف بل التغيير إلى ما هو أبعد وأعمق وأكثر انسجاماً مع واقع التغيير الحاصل وتوصيات تقارير لجان الإصلاح التي بادرت بها السيد رئيس الجمهورية منذ انتخابه على رأس الدولة...

فيما يخص قانون الانتخابات وعلى الرغم من محدودية نطاق تأثيره هذه المرة فإنه سيساهم (من دون شك) في أخلقة العملية الانتخابية ويفتح الطريق واسعاً أمام المراجعة الواسعة التي طال انتظارها...

وإننا، سيداتي سادتي، لتتوقع من الحكومة استكمال مسعاها الإصلاحية بتقديم النصوص الأخرى - ذات الصلة... - إلى البرلمان...

فيما يخص الانتخابات في حد ذاتها فإننا نقول أن الانتخابات التشريعية الأخيرة أبرزت عدداً من الثغرات يتوجب التفكير جدياً في علاجها... خاصة تلك المتعلقة بمشاركة المواطن في التعبير عن الرأي والموقف والمساهمة في اختيار المترشحين والبرامج المقترحة...

من خلال إثارة الموضوع الخاص بانتخابات 17 ماي وظاهرة عزوف المواطن عن المشاركة، فإننا لا نود تحميل المسؤولية

إن مشاريع القوانين هذه (كما أكد عليه السيد رئيس الجمهورية) جاءت - في الواقع - لتمكين البلاد من مضاعفة سرعة إندماجها في دنيا العلم والمعرفة... وفي اكتساب الخبرة واقتحام دنيا الاختراع التي تعتبر ضرورة لا غنى عنها لمسيرة تقدم الدول المتطورة والعمل على اللحاق بها...

...في الدورة سوف ندرس ونحدد الموقف من عدد آخر من النصوص الهامة كمشروع النص الخاص بحماية المستهلك وقمع الغش ومشروع القانون المحاسبي ومشاريع نصوص أخرى تمس قطاعات الاقتصاد والاجتماع وأخرى تتعلق بحماية البيئة.

وفي جميع الحالات يبقى الباب مفتوحاً أمام الحكومة لتسجيل مشاريع نصوص أخرى خلال الدورة.

الحراك السياسي تحت قبة المجلس

كنا قبل قليل قد قلنا بأن السياسة لن تكون غائبة خلال الدورة... وهي فعلاً ستكون حاضرة خاصة أثناء الاستحقاق الانتخابي القادم حيث ستتحرك الساحة السياسية وسينتعش الحوار وتكبر المنافسة ما بين المترشحين وبين البرامج... ومن المؤكد أن هذه الحركية سوف تجد امتدادها داخل الهيئة التي نحن فيها وبين أعضائها...

نقاشات قانون المالية هي الأخرى ستغذي النقاش السياسي الذي ستعرفه الساحة السياسية خلال الفترة، وهو تأكيداً سيكون تكملة لذلك الذي جرى في شهر جويلية الفارط وفي هذه القاعة لدى مناقشة برنامج الحكومة...



...إن الصلة التي ربطت وتربط الجماعات المحلية بأعضاء مجلس الأمة هي صلة وثيقة كرسها القانون وأكدها الواقع والعرف... والمصلحة تستوجب التفكير في تعزيز قنوات الاتصال والبحث عن آليات تنسيق وتعاون...

منطلقين من هذا الفهم للواقع وللأدوار والمهام فإننا نبارك الإجراءات التي أعلن عنها السيد رئيس الحكومة والتي ينوي اتخاذها بمناسبة الدخول الاجتماعي... وندعم مسعاه لاستئناس الحوار مع الشركاء الاجتماعيين بغرض التكفل بالمستعجل من المطالب ودراسة الحلول التي بواسطتها يتم تطبيق أحكام قانون الوظيفة العمومي وتنفيذ مضمون العقد الاجتماعي المتفق عليه ما بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين.

مباركتنا موصولة إلى الإجراءات العملية التي أعطيت بالمناسبة... وتبقى أمنيتنا كبيرة في أن يقع التحرك السريع من أجل دخول هذه الإجراءات حيز التنفيذ مع هذا الدخول الاجتماعي وقبل حلول شهر رمضان المعظم، أعاده الله علينا جميعاً بالخير والبركة...

...من جهتنا وفيما يخصنا في مجلس الأمة فإننا لن ندخر جهداً لدعم كافة جهود الحكومة في كل ما من شأنه المساهمة في إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة والتجاوب مع الإجراءات المرتقبة والتي من شأنها المساعدة على التكفل بالمعقول من المطالب الاجتماعية التي من شأنها تخفيف العبء على المواطن بصفة عامة وعلى الفئات المعوزة من أبناء مجتمعنا بصفة خاصة.

أيها السيدات، أيها السادة،

مهما اختلفت مواقفنا بل تقديراتنا مما يجري حولنا فإن ما يجب قوله وإقناع النفس به هو أن الجزائر تتقدم وتتطور وهي تتطور في ظل أجواء صعبة ومناخ دولي معقد... ولكنها مع ذلك تتطور...

أما أولئك الذين يحلو لهم (صيفاً) ممارسة رياضة الترف الفكري... فنذكركم أن عطلة الصيف قد انتهت... وأن الموعد الذي ينتظرونه لم يحن وقته بعد... وأن المسيرة لا تزال طويلة... وأن المواقع لا تزال في حوزة أصحابها وهي باقية ما بقي الشعب متمسكاً بأصحابها... فمهلاً يا سادة...

...والعلاج بالطبع موجود وهو ممكن متى تم في التعامل اعتماد الحوار كأسلوب للمعالجة... ومتى حسنت النوايا واعتمد الصدق في التعامل... وهي شروط متوفرة... والحمد لله اليوم...

أيها السيدات، أيها السادة،

تلك كانت الحقيقة حقيقة تطورات الصيف لكن الواقعية تحتم علينا

أيضا عدم ارجاع المسؤولية فيها دائماً على الآخر فقط... ذلك أن التهويل والتضخيم في وصف الأوضاع ما كان له أن يبلغ الدرجة التي وصل إليها لو أن قنوات التبليغ وحلقات إسناد عمل الحكومة بادرت من حد ذاتها إلى التحرك السريع وعملت ما هو مطلوب منها عمله في مثل هذه الحالة وأن طلائع ممثلي المجتمع المدني تدخلت في الوقت المناسب وشرحت وأعطت الحجة المضادة والخبر الصحيح... لما تمادت وأثرت ثقافة اليأس وتسويد المشهد في نشر سمومها...

لا بد من الاتصال والحوار المباشر ..

إن الحقيقة التي يجب أن تقال في هذا المجال هي أن هذه الجهات لم تتحرك أو هي تحركت لكن تحركها كان متأخراً أو هي فعلت لكنها لم تعمل بالنجاعة المطلوبة... المهم في الأمر هو أن الحجة المضادة... قد غابت عن الساحة لبعض الوقت... الأمر الذي جعل المواطن البسيط يصبح ضحية هذه الأقاويل وهذه الإشاعات... فلا أعوان الدولة ولا مناضلي الأحزاب السياسية ولا المجتمع المدني تحرك في الوقت المناسب لمعالجة الوضع وإفهام المواطن بالحقيقة...

إننا نعتقد أن مهمة أعوان الدولة لا تنحصر في إنجاز ما هو مطلوب منهم إنجازهم وحسب... وإنما المطلوب منهم أيضاً شرح وتوضيح ما يعملون على تحقيقه... لصالح المواطن وفائدته... يومها يفهم المواطن ويفهم الحقيقة ولا يقع ضحية الإشاعة والتهويل.



أن يوجه النقد لسياسة معينة فهذا أمر عاد في الممارسة الديمقراطية...

لكن أن تصل المبالغة في وصف الواقع إلى المستوى الذي وصلت إليه...

ويبلغ التضخيم الحد الذي يضر بالاستقرار في البلاد... فهذا ما لا يفهم وهذا ما يدعو حقا إلى الاستغراب والتساؤل عن النوايا والأهداف...

لكن شتان لأصحابه بلوغ الغاية.

.. ورشات في ربوع الجزائر

وليس من رأي كمن سمع ..

خلال تفقلاكم عبر مختلف ولايات الوطن لا شك وأنكم لاحظتم ما هو جاري تحقيقه من إنجازات وفي كافة ربوع الوطن وكافة مجالات التنمية...

ولا شك أيضا أن الواحد منكم قد لاحظ ذلك الفرق المسجل ميدانياً ما بين أمس واليوم، وفي مختلف القطاعات.

إننا إذ نذكر بهذا الواقع فإن غايتنا في ذلك هي لكي لا ينسى المتشبعين بثقافة العدمية حقيقة ما يتحقق...

ونأمل من الذين لا يرون سوى السواد من ألوان الطبيعة... أن يمسحوا زجاج نظاراتهم ليكتشفوا كم هي جميلة طبيعة بلادنا... وكم هو كبير ما ينجزه شعبنا وفي كافة الميادين...

إننا ندرك أن البلاد في حركتها ككل البلدان تعرف بعض الإشكالات في التنفيذ ونعرف أيضاً أن المواطن كثيرة هي طلباته... وندرك أيضاً أن سياسات الإصلاح والتغيير تولد عادة أوضاعاً صعبة... ولا يخفى على بالنا كذلك أن التنمية السريعة تكون عادة مصدراً لبروز وضعيات غير مريحة... وأن غلاء المعيشة والبطالة وإن هي تراجعت لا تزال تنغص حياة بعض مواطنينا... وهي لذلك تستوجب الاهتمام والعلاج في الأجل المعقولة...

والعرف... وهي علاقة بينت التجربة فائدتها وجدواها... وأن المصلحة تستوجب الآن التفكير في تعزيز قنوات الاتصال معها والبحث عن آليات تنسيق وتعاون جديدة لتقوية الصلة بها...

صحيح أن القانون لم يتوقع أنماط تعاون وآليات عمل لمثل هذا الشكل من أشكال التنسيق والتعاون...

ولكن القانون لم يمنع أيضاً قيام مثل هذه الآليات... مادامت الغاية : هي المساهمة في تقديم الخدمة العامة للوطن للمواطن : وفي هذا الإطار فإننا ندعو إلى ضرورة إبقاء أبواب التفكير والاجتهاد مفتوحة مع الهيئة التنفيذية...

التدبير العقلاني أقوى من التهويل الدعائي

عرف صيف هذه السنة أوضاعاً وتطورات بل أقول أجواء لخطورة فصولها... الواجب يقتضينا التوقف عند بعض فصولها وإعطاء قراءات عن مداليلها...

صحيح أن الصيف يوفر عادة فرص اللقاءات والتعليق الحرة... لكن ما ميز صائفة هذا العام هو مضمون ودرجة ونطاق انتشار الإشاعة!...

...صحيح أن غلاء أسعار بعض المواد الغذائية الضرورية الأساسية كان من بين الأسباب... وصحيح أيضاً أن إجراءات العلاج (لأسباب موضوعية) عرفت بعض التأخير... لكن التهويل في التعليق واستعمال الخيال المفرط لحبك الإشاعة وضخامة انتشارها... هي التي تدعو الإنسان حقا إلى التساؤل عن خلفيات صناعتها ومروجيها!...

...إن القراءة الهادئة لتعليق وإشاعات هذه الصائفة... لتوصلنا إلى خلاصة واحدة ووحيدة...

...المساس باستقرار البلاد وإشاعة الفوضى في صفوف الشعب... وهنا تكمن الخطورة ويبرز الضرر...

...أن يُنتقد هذا المسؤول أو ذلك (لتقصير تولد في القطاع التابع له) فهذا أمر جائز (إذا ما توفرت بالطبع الحجة)...

القانون المتضمن «إعفاء مؤقتاً» من الحقوق الجمركية لعمليات استيراد البطاطا

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأحد 09 سبتمبر 2007 على نص القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 04-07 المتعلق بالإعفاء المؤقت لعمليات استيراد البطاطا الطازجة أو المبردة والموجهة للاستهلاك، من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة. الجلسة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، بحضور وزير المالية والعلاقات مع البرلمان .



قانون المالية التكميلي إعتمادات مالية إضافية واللجنة المختصة توصي بالبحث عن مصادر أخرى للدخل خارج المحروقات

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأحد 09 سبتمبر 2007، على نص الأمر رقم 03-07 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2007، في جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة وبحضور وزير المالية السيد كريم جودي ووزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خودي .

الاقتصادية والمالية، أن تطور أسعار الاستهلاك لمادة البطاطا يشير إلى زيادة تقدر بـ 136,6% خلال شهر جوان 2007 مقارنة بشهر جوان 2006 ، وبـ 62,2% كمعدل للسداسي الأول لسنة 2007 مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2006 . ويمكن أن تستمر هذه الوضعية إلى غاية جني المحصول في شهر نوفمبر 2007، وبالتالي لا يمكن ضبط السوق المحلية إلا باللجوء إلى الاستيراد حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن. وبخصوص المستوردين فقد بين الوزير أن العملية مفتوحة للجميع وأنها تخضع لدفتر شروط تم اعتماده بالتنسيق مع الغرفة الوطنية للفلاحة والمستوردين الذين بلغ عددهم 21، وأن هؤلاء ملزمون باحترام البنود التعاقدية الواردة فيه ومن بينها:

- المراقبة الصحية ،

- عرض البضائع مباشرة للاستهلاك وعدم تخزينها،

- حظر أية منافسة غير نزيهة وإعلام الغرفة الوطنية للفلاحة حول وجهة المنتوج.

الإعفاء مؤقت ..

أكد وزير المالية السيد كريم جودي خلال عرضه لنص الأمر رقم 04-07، أنه يأتي في وقت عرفت فيه أسعار البطاطا ارتفاعا كبيرا لم تعرفه من قبل، هذا ما أدى بالدولة إلى التدخل للحد منه، فبادرت بهذا الأمر التشريعي الذي يعفي ولفترة مؤقتة حددت من 20 أوت إلى 01 نوفمبر 2007 للمستوردين لهذه المادة الطازجة منها والمبردة من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة. مضيفا أن هذا الإجراء سيؤثر إيجابيا على إيقاف ارتفاع سعر هذه المادة، لتمكين المواطن من تلبية حاجاته منها من جهة والمحافظة على قدرته الشرائية من جهة أخرى.

.. والمستوردون ملزمون باحترام دفتر الشروط

وكان وزير المالية قد أوضح خلال رده على انشغالات واستفسارات أعضاء لجنة الشؤون

تنويع المصادر خارج المحروقات

بعد الاستماع لعرض الوزير، اجتمعت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية برئاسة السيد ميلود حبشي، رئيس اللجنة، وأعدت تقريرا حول نص القانون جاء فيه أن اللجنة ترى أن قانون المالية التكميلي لسنة 2007 يهدف إلى تعزيز ميزانيته التشغيلية والتجهيز وتغطية النفقات الإضافية الناجمة عن إعادة التقييم، وكذا تكييف الحقوق والرسوم الجمركية مع متطلبات الالتزامات الدولية للجزائر.

وأن الميزانية التكميلية لسنة 2007 تعبر عن مدى استمرار المظهر الصحي المالي للبلاد ونجاحة السياسة الاقتصادية المنتهجة، فإنه يجب أن لا تنسى أهمية البحث عن مصادر أخرى للدخل خارج المحروقات، وتدعونا بالتالي إلى التعامل بعقلانية مع هذا المورد الحيوي، وذلك قصد مواجهة تحديات تقلبات السوق البترولية العالمية وإحفاضة على هذا المورد خدمة للأجيال القادمة.

- رفع المنحة المدفوعة للمعوقين بنسبة 100 % (انتقال من 3000 إلى 4000 دج / شهريا).

- تخفيض نسب الفائدة على القروض البنكية الممنوحة للأسر في إطار عملية «أسرتك» وتخفيض نسبة الرسم على القيمة المضافة من 17% إلى 7% المطبق على الحواسيب.

- تشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال مراجعة دعم نقل السلع المصدرة.

المنتجات الخاضعة لهذا الرسم ومراجعة دعم الصادرات خارج المحروقات في مجال دعم نقل السلع المصدرة .

- دعم سعر الحليب.

- دعم اسر الجنوب بـ 50% لفاتورة الكهرباء التي لا يتجاوز استهلاكها 5000 كيلواط في السنة.

- رفع تعويض الأجر الوحيد لينتقل من 400 دج إلى 800 دج شهريا.

... من النص

تضمن نص الأمر رقم 03-07 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2007، 14 مادة مقسمة في جزأين، حيث تناول الجزء الأول منه التوازن المالي ووسائله أما الجزء الثاني فهو للميزانية والعمليات المالية للدولة.

وتجدر الإشارة أن القانون التكميلي لسنة 2007 لم يتضمن أية أعباء أو نفقات تثقل كاهل المواطن، كما لم يتضمن أية رسوم جمركية جديدة بل على العكس من ذلك، يأتي لتقديم دعم لبعض المواد الأساسية، ولتسجيل مشاريع جديدة تصب في صالح المواطن.

تطرق وزير المالية السيد كريم جودي خلال عرضه لنص القانون للمحاور الكبرى للنص، مقدما تحليلا للأرقام والمعطيات المالية والتدابير والإجراءات التشريعية الجديدة التي تضمنها والمتمثلة فيما يلي:

- إدراج تعديلات على ميزانيته التشغيلية والتجهيز بإضافة اعتمادات إليهما . حيث أضيف مبلغ قدره 77,8 مليار دج لتسيير بعض الدوائر الوزارية، ومبلغ قدره 122,4 مليار دج للتجهيز قصد إعادة تقييم تكاليف المشاريع السارية ، وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو ، لاسيما بعض القطاعات كالكسك الحديدية، الري، السكن، المنشآت القاعدية والإدارية، المطارات والصحة، وتلك المسطرة في برنامجي ولايات الهضاب العليا ولايات الجنوب، ومبلغ قدره 122,8 مليار دج لتسجيل المشاريع الجديدة.

- إدخال إجراءات وتدابير تشريعية جديدة لمطابقة بعض الرسوم مع مبادئ وقواعد المنظمة العالمية للتجارة. ويتعلق الأمر بتغيير تسمية الرسم المطبق عند الذبح وتخفيض نسب الرسم الداخلي على الاستهلاك لبعض



بمختلف القطاعات الاقتصادية والمعبر عنها بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي يخص التنمية الوطنية بصورة عامة وتنمية مناطق الهضاب العليا وولايات الجنوب.

والملاحظ أن هذه البرامج الثلاثة تنطوي على أهمية كبيرة و ذلك بالنظر إلى دورها في إنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو وإعطاء دفع قوي لعملية الإصلاحات الاقتصادية لاسيما في ميداني الخصوصية وإصلاح البنوك . وتأتي المخصصات المالية التي يترجمها البرنامج التكميلي لدعم النمو لتغطية العجز وتجاوز ما نتج عن الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 من تأخر في تطوير الهياكل القاعدية الاجتماعية منها والاقتصادية وفي مسار الإصلاحات الاقتصادية بوجه خاص.

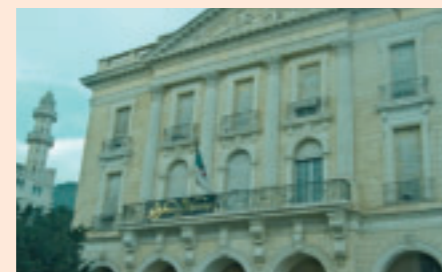
مبادرة وتحفيزات

وبصورة عامة فإن قانون المالية الجديد يعتبر بمثابة مجموعة قواعد وإجراءات منظمة لمختلف المشاريع التنموية وبالتالي فهو بمثابة نداء أو دعوة موجهة للمستثمرين الوطنيين والأجانب لإقامة مشاريع بالجزائر.

فرص وحلول

لقد وصل البترول هذه الأيام إلى حوالي 90 دولارا للبرميل الواحد في الوقت الذي تجاوز فيه احتياطي الصرف مبلغ 90 مليار دولار إضافة إلى الغلاف المالي المعتبر المخصص لبرنامج دعم النمو وكل ذلك يعتبر فرصة مواتية لإنجاز مختلف المشاريع التنموية دون خوف أو قلق. وهكذا فالوضعية المالية الراهنة والمؤشرات الاقتصادية من شأنها أن تساعد الحكومة على خوض غمار الاستثمار في مختلف المشاريع التنموية التي تساعد على استحداث مناصب عمل جديدة وبالتالي الحد من مشكل البطالة من جهة وتستقطب المستثمرين الأجانب من جهة ثانية.

والمؤكد أن الميزة الأساسية لاحتياطي الصرف الذي يتجاوز اليوم 90 مليار دولار والمرشح للارتفاع أكثر بسبب تحسن المؤشرات الاقتصادية تتمثل في السماح للجزائر بتقوية موقعها التفاوضي مع مختلف الهيئات والمؤسسات المالية الدولية بشأن التعاون والشراكة كما ستدفع من جهة أخرى صندوق النقد الدولي إلى تحسين صورة الجزائر الاقتصادية في تقاريره المخصصة للوضع الاقتصادي للجزائر، ومن ناحية أخرى فإن النتائج المسجلة في السنوات الأخيرة ستعزز أكثر بفعل الوضعية المالية المريحة للبلاد التي تعتبر فرصة مواتية لحل مختلف المشاكل الاجتماعية وتجاوز الصعوبات التي تعرفها الإصلاحات الاقتصادية.



البترولية وعدم استقرارها، وكذا للحفاظ على التوازنات وكذا تحصيل الإنفاق العمومي من التقلبات المفاجئة المحتملة التي يظل تعذر التنبؤ بها قائما على الدوام.

وعلى صعيد آخر أقر قانون المالية لسنة 2008 زيادة في الإيرادات بلغت نسبة 1,5 مقارنة بسنة 2007 وذلك بسبب زيادة منتوج الجباية البترولية خارج قطاع المحروقات وكذلك بسبب الضريبة على النشاطات الاقتصادية. وبخصوص الإجراءات التشريعية التي تضمنها قانون المالية الجديد، يبدو واضحا أن قانون المالية تضمن جملة من الإجراءات التي تندرج في إطار تبسيط النظام الجبائي وجعله أكثر مرونة وشفافية ويتعلق الأمر خاصة باستبدال الضرائب والرسوم المختلفة التي يخضع لها المكلفون بالضريبة جزافيا بضريبة جزافية وحيدة، وتخفيف العبء على المؤسسات التي تساهم في إنشاء مناصب شغل جديدة أو في الحفاظ عليها وحمايتها، وتكييف وملاءمة التعريفية الجمركية الوطنية السارية المفعول وكذا أحكام بعض القوانين مع التزامات الدولية للجزائر في هذا الميدان.

مشاريع كبيرة وأرقام ضخمة

لاشك أن التفاؤل الذي حمله قانون المالية الجديد تعكسه الأرقام الضخمة المخصصة لتنفيذ مشاريع كبيرة تتعلق بعدة ميادين حيوية بالنسبة إلى التنمية والاقتصاد الوطني وكذا التوازنات المالية والاقتصادية الكبرى التي ستجد سندا كبيرا يتمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي خصص له غلاف مالي يقدر بحوالي 150 مليار دولار يمتد على مدى الخطة الخماسية 2005 و2009 وذلك في إطار الإستراتيجية التنموية لهذه الفترة الزمنية والتي لم تعرفها الجزائر منذ الاستقلال من حيث ضخامة المخصصات المالية الموجهة للنهوض

قفزة نوعية في ميدان التنمية من ناحية، وإنجاز الأهداف المسطرة ضمن برنامج تنمية ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، واستدراك التأخر المسجل على مستويات عديدة وفي قطاعات مختلفة، وتسيير تطبيق الإصلاحات الكبرى التي شرعت فيها الدولة، في ميادين متباينة، من زاوية أخرى. كما يأتي نص هذا القانون في إطار تعزيز التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية ضمن ارتفاع احتياطي الصرف الذي تجاوز 90 مليار دولار اليوم.

وإضافة إلى ذلك يلاحظ أنه سيتم التخلص نهائيا من الديون الخارجية مع نهاية السنة الجارية. علما أن الدولة شرعت في التسديد المسبق لهذه الديون كسياسة انتهجتها البلاد للتحرك بصورة نهائية من عبء المديونية الذي كان يشكل عقبة كبيرة في وجه التنمية وفي استقلالية القرار.

وسيسمح هذا القرار الذي لا يختلف كثيرا عن قرار تأميم المحروقات، بالانشغال أكثر والاهتمام بدرجة كبيرة بقضايا الإنعاش والتنمية ودعم النمو لاسيما بواسطة المشروع التنموي الكبير الذي أقره رئيس الجمهورية ومن ناحية أخرى فإن هذا القانون يأتي في إطار إمكانيات الدولة و جهودها الرامية إلى التحكم في التضخم الذي تراجع معدله إلى حدود 3 بالمائة أي بانخفاض قدره 0,5 بالمائة مقارنة مع قانون المالية لسنة 2007 وكذا ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الإجمالي إلى 5,8 بالمائة ونمو يقدر بنسبة 6,8 بالمائة خارج قطاع المحروقات، واعتماد 19 دولارا أمريكيا كسعر مرجعي للبرميل الواحد، وذلك بالرغم من التطور الكبير الذي عرفه سعر البرميل الواحد الذي يفوق السعر المرجعي المعتمد من طرف الحكومة بكثير حيث يتجاوز أربعة أضعاف هذا السعر المرجعي وتبرر الحكومة الإبقاء على هذا السعر بهشاشة السوق

بعد المصادقة عليه بالمجلس الشعبي الوطني :
شرع أعضاء مجلس الأمة في مناقشته أواخر نوفمبر

قانون المالية 2008 السياق العام والبرامج المنتظرة

وبالفعل فإن هذه المؤشرات تعكس الصحة المالية للجزائر التي ستجد نفسها تواصل تجسيد المشاريع المسجلة بارتياح ودون خوف أو قلق لاسيما مع استمرار ارتفاع أسعار البترول التي تتجاوز سقف 80 دولار للبرميل الواحد ووجود توقعات باحتمال وصول هذه الأسعار إلى 100 دولار للبرميل الواحد خلال العام القادم .

ويشير قانون المالية لسنة 2008 أن هذا النص يعتبر جزء لا يتجزأ من القوانين المالية السابقة خاصة قانون المالية للسنتين الأخيرتين والمتعلقة أساسا بتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي أقره رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي يعد مخططا تنمويا مشجعا، من خلال ما رصد له من مبالغ مالية ضخمة لم تعرفها البلاد منذ الاستقلال وذلك بهدف تحقيق



سجلت المؤشرات الاقتصادية منذ سنة 2000 إلى اليوم تطورات ملحوظة على أكثر من مستوى، خاصة على مستوى احتياطي الصرف الذي بلغ أكثر من 90 مليار دولار أي بزيادة حوالي 20 مليار دولار في ظرف سنة وهو ما يوفّر الضمانات الكافية لاستكمال المشاريع التنموية الكبرى التي انطلقت خاصة مع بداية الشروع في البرنامج التكميلي لدعم النمو العام الماضي .

البرلمان ينتخب ممثليه في المجلس الدستوري



محمد عبو



بدر الدين سالم

بالمجلس الشعبي الوطني، خلال جلسة عقدها المجلس يوم 04 نوفمبر 2007 برئاسة السيد عبد العزيز زباري رئيس المجلس الشعبي الوطني.

ويندرج انتخاب كل من السيدين بدر الدين سالم ومحمد عبو في إطار التجديد الجزئي للمجلس الدستوري.

انتخب أعضاء مجلس الأمة بالأغلبية السيد بدر الدين سالم، عضو مجلس الأمة، ممثلا لمجلس الأمة بالمجلس الدستوري، وذلك خلال الجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمة في 03 نوفمبر 2007 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس.

كما قام نواب المجلس الشعبي الوطني بدورهم بانتخاب السيد محمد عبو، نائب



وفي نفس اليوم، صادق أعضاء مجلس الأمة، على نص القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وبحضور وزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خودري المتابعة في العدد القادم

شبكة الأجور:

نظرة عامة عن تطورها خلال العشرية الأخيرة

بعد تحرير الأسعار وانعكاساتها على القدرة الشرائية كنتيجة حتمية للاتفاق المبرم بين الجزائر وصندوق النقد الدولي الذي أحدث كارثة في البلاد مازالت تأثيراتها ومعالمها بارزة إلى اليوم، فقد أثر التضخم بشكل كبير على الفئات المحرومة التي تعاني فقرا، فارتفع أسعار المواد الغذائية لاسيما مند تخلي الدولة عن عملية دعم المواد الأساسية، انعكس سلبا على الأغلبية من السكان، حيث تمتص المواد الغذائية نسبة تتراوح بين 64 بالمائة و66 بالمائة من نفقات الأسر المخصصة في الميزانية و19 بالمائة بالنسبة إلى المواد المصنعة وهذا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و1998 وفيما يخص أجور العمال، فقد انتقلت من 720,7 ملايين دينار سنة 1997 إلى 781,1 ملايين دينار في السنة الموالية، أي بزيادة قيمتها الاسمية 8,3% وقيمتها الحقيقية 3,2%.



الضريبة يساوي 300 دينار في الشهر وارتفع هذا التخفيض إلى 450 دينار في جانفي 1997.

وعلى صعيد آخر، عرفت منحة التمدد هي الأخرى زيادة طفيفة ففي شهر سبتمبر ارتفعت من 250 دينار للطفل الواحد، وفي نفس الشهر من عام 1996 انتقلت إلى 800 دينار علما أن هذه المنحة سنوية.

والملاحظ أن هذه الزيادات لا تعكس الصحة الاقتصادية أو الانتعاش الاقتصادي بل على العكس من ذلك تدل على دخول الاقتصاد الوطني في حالة ركود وتضخم وارتفعت أسعار السلع والخدمات إلى مستوى لا يطاق حيث عجزت أغلبية الفئات الاجتماعية عن مواجهة لهيب الأسعار وانعكاساتها على القدرة الشرائية وهذا

المؤسسات الاقتصادية ذاتها، كما أن أجور عمال القطاع الاقتصادي تخضع للاتفاقيات الجماعية للفروع منذ 1997 والتي تم التوصل إليها بعد مفاوضات شاقة بين الحكومة والشريك الاجتماعي المتمثل في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، كما أنها لم تطبق إلا بعد أخذ ورد واطر مفاوضات عسيرة بين نقابات المؤسسات والإدارات المعنية.

أما الإجراءات التي اتخذت لصالح الوظيف العمومي فتمثلت في زيادة بمبلغ 500 دينار في أول جانفي 1994 أعقبها زيادة أخرى بنسبة 20% طبقت على مرحلتين الأولى بنسبة 10% ابتداء من الفاتح ديسمبر 1994 والثانية في أول سبتمبر 1995، وفي الفاتح ماي 1997 تقرر زيادة 10% طبقت هي الأخرى على مرحلتين.

وقد رافق هذا التطور الضئيل والبطيء تطور مماثل على مستوى المنح العائلية ففي سبتمبر 1994 انتقلت هذه المنح من 200 دينار للطفل الواحد إلى 300 دينار للطفل الواحد وفي أكتوبر 1995 عرضت زيادة طفيفة بمقدار 150 دينار لتصبح 450 دينار شهريا للأطفال الخمسة الأوائل للأجراء الذين يتقاضون شهريا أجرا أقصاه 15000 دينار، وفي العام الموالي وتحديدا في سبتمبر 1996 تقرر زيادة على هذا المستوى بمقدار 150 دينار لترتفع هذه المنح إلى 600 دينار في الشهر للأطفال الخمسة الأوائل وذلك بالنسبة للأجراء الذين يتقاضون أجرا لا يتجاوز 15000 دينار للشهر الواحد، وتجدر الإشارة إلى أنه من جانفي 1996 استفاد العمال العزاب أو الذين ليس لهم أطفال والذين يتقاضون أجرا شهريا لا يتجاوز 15000 دينار من تخفيض في





وفد برلماني للسدقة الفرنسية - الجزائرية لمجلس الشيوخ الفرنسي

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الخميس 20 سبتمبر 2007، وفد برلماني للسدقة الفرنسية - الجزائرية لمجلس الشيوخ الفرنسي، برئاسة السيد كلود دوميزال Claude DOMEIZEL.

اللقاء كان فرصة تم فيها استعراض العلاقات الجزائرية الفرنسية ويحث سبل دعمها ورفعها إلى مستويات أفضل من خلال مواكبة العلاقات السياسية بتعاون اقتصادي وتجاري أكبر خاصة وأن الجزائر التي تخوض إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة تتوفر على مجالات وميادين واسعة للاستثمار

كما تم التطرق من جهة أخرى إلى دور ومكانة التعاون البرلماني بين البلدين في تفعيل هذا المسعى.

الوفد البرلماني للسدقة الفرنسية - الجزائرية لمجلس الشيوخ الفرنسي اجتمع بعد هذه المقابلة مع المجموعة الجزائرية للسدقة البرلماني برئاسة السيدة زهرة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة حيث تم التعرض إلى مجمل محاور التعاون الجزائري الفرنسي خاصة في المجال البرلماني والتعاون مع الجماعات المحلية.



وفد عن المجموعة البرلمانية للسدقة مع الدول المضاربية بالبندهشتاغ الألماني

استقبل يوم الأربعاء 26 سبتمبر 2007 وفدا عن المجموعة البرلمانية للسدقة مع الدول المغاربية بالبندهشتاغ الألماني يقوده السيد حسين كينان أيدين.

وقد تم خلال هذه المقابلة استعراض العلاقات الجزائرية الألمانية ويحث سبل دعمها وتحسينها خاصة وأن مجالات التعاون الاقتصادي في مجال الشراكة

والاستثمار متوفرة بالجزائر التي تشهد ورشات واسعة للإصلاحات الاقتصادية.

كما تم التطرق إلى العلاقات البرلمانية بين البلدين التي تتميز بلقاءات دورية ومنتظمة تساهم في التعريف بحقائق البلدين وتدعيم العلاقات الثنائية.

سفير سوريا

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة يوم الخميس 09 أوت 2007، السيد نمير وهيب الغانم سفير سوريا بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة تم التطرق خلالها للعلاقات التاريخية المتميزة وإلى إرادة ترجمة تلك العلاقات على مستوى التعاون والتكامل الاقتصادي واستثمار الإمكانات المتوفرة في البلدين من خلال تسهيل وتأطير حركة تنقل الأشخاص وتشجيع الشراكة سواء في القطاع الخاص أو العام .

سفير إيطاليا

استقبل يوم الثلاثاء 28 أوت 2007، السيد Giovan Battista Verderame سفير إيطاليا بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة . وقد تم خلال هذه المقابلة استعراض العلاقات الثنائية والعوامل المشجعة على تطوير مجالات التعاون بين البلدين كما تم التطرق للعلاقات البرلمانية وتأكيد حرص الجانبين على استمرارها وترقيتها.

سفير سويسرا

استقبل يوم الاثنين 02 أكتوبر 2007، السيد Michel GOTTRET سفير سويسرا بالجزائر أدى له زيارة مجاملة. وقد كان هذا اللقاء فرصة للتطرق للعلاقات الثنائية بصفة عامة واستعراض -على الخصوص- مجالات التعاون المتاحة كمسألة الإستثمار والاستفادة من الخبرة التقنية والتكنولوجية السويسرية.

اللقاء تناول أيضا أهمية الإصلاحات الجارية في الجزائر وما تفتحه من آفاق اقتصادية محفزة وتنافسية بفضل منظومة التشريعات والقوانين المعتمدة.

سفير الكويت

استقبل يوم الأربعاء 03 أكتوبر 2007، السيد سعود فيصل الدويش سفير دولة الكويت بالجزائر. وقد كان هذا اللقاء فرصة للتزوية بمستوى العلاقات بين البلدين والتعبير عن الرغبة المشتركة للدفع بها إلى الأمام خاصة في المجال الاقتصادي، كما تناول اللقاء التعاون البرلماني ومساهمة برلمانيي البلدين في تقوية التعاون والتقارب.

عضو مجلس الشيوخ الفرنسي والمجلس البرلماني الأوروبي

استقبلت يوم 20 أكتوبر 2007 السيدة زهرة ظريف بيطاط نائب رئيس مجلس الأمة، عضو مجلس الشيوخ الفرنسي والمجلس البرلماني الأوروبي السيدة Josette DURRIEU.



خلال هذا اللقاء تم التطرق إلى العلاقات البرلمانية الجزائرية والمجلس البرلماني الأوروبي وضرورة التعارف وتبادل المعلومات لتوطيد وتنمية هذه العلاقات في شتى المجالات لاسيما في مجال التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية. الأمن والتعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط كانت أيضا من بين المحاور التي أثيرت في هذا اللقاء.

السيدة Josette DURRIEU كان لها أيضا بمقر مجلس الأمة ، لقاء ومحادثات مع أعضاء لجنة العلاقات الخارجية والجالية الجزائرية بالمهجر لمجلس الأمة.

استقبلت يوم الثلاثاء 30 أكتوبر 2007، الشيخة معلومة بنت الميдах، عضو مجلس الشيوخ الموريتاني.



خلال هذا اللقاء تم التطرق إلى العلاقات البرلمانية الجزائرية الموريتانية وكذا دور ومكانة المرأة في الحياة البرلمانية والمؤسساتية.

دور التشريع في تعميق الوعي الديمقراطي

بمشاركة وفد من مجلس الأمة،
اللقاء التشاوري الثاني بعمان لرابطة مجالس الشيوخ



يعرف الجميع الآن أن الهوة ما بين الأغنياء والفقراء ما فتئت تكبر وتعمق، وأن العولمة ومنطق اقتصاد السوق قد زادا من الاختلال في التوازن القائم وهو قوى أيضا من الشوارق الموجودة بالأساس...



للعلم فإن قرار تأسيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي أعلن في 27 أبريل 2004 خلال اجتماع في العاصمة اليمنية صنعاء شاركت فيه وفود من 14 دولة، شارك فيه السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

وخلال اللقاء التشاوري الأخير ألقى رئيس مجلس الأمة كلمة تعرض فيها إلى قضايا هامة منها الآمال والآفاق التي فتحتها إعلان الألفية وما تبعه من إحساس "بالإحباط".

«إن الحماس الذي غذاه الإعلان التاريخي للألفية فينا والذي باركناه جميعاً يومها.. سرعان ما تبخرت وعوده وحلت محله الأنانية التي طبعت سلوك وسياسات أقوياء هذا العالم... واليوم، وبعد مرور سبعة سنوات من صدور هذا الإعلان، تبين للجميع وعلى عكس ما كان متوقفاً أن دول الجنوب على خلاف ما كان منظرًا سجلت تأخرًا واضحًا في تنفيذ مخططاتها التنموية.

العولمة تعمق الاختلال

«يعرف الجميع الآن أن الهوة ما بين الأغنياء والفقراء ما فتئت تكبر وتعمق، وأن العولمة ومنطق اقتصاد السوق قد زادا من الاختلال في التوازن القائم وهو قوى أيضا من الفوارق الموجودة بالأساس...» وكرس التهميش... ووسع نطاقه على مستوى المعمورة... وفي هذا السياق نقول أن هذا الوضع قد ساهم في زيادة الفقر وغذى ووفر أجواء انتشار العنف والإرهاب وضاعف (على المستويات الجهوية) من عدد النزاعات الداخلية والإقليمية في ربوع الدنيا كلها. وكان سبباً في قيام وتوسع الشروخات والفروق ما بين الدول وأكثر عددها. ولا أعتقد، سيداتي سادتي، أنني بحاجة إلى الإتيان بالأرقام والإحصائيات الضافية الداعمة لهذا الطرح لأنني أعتقد تأكيداً أنكم تعرفونها، وكيفيني فقط الإشارة إلى أن 20% من سكان العالم يحتكرون كما تعلمون 85% من ثروات العالم وأن 800 مليون من سكان هذه المعمورة لا يشبعون وأن ملياراً من أبناء البشر يعيشون في فقر مدقع.. إنها أرقام غنية عن التعليق.



شاركت الجزائر ممثلة في وفد يرأسه السيد عبد القادر بن صالح ويتكون من السادة أحمد بعالية، نائب رئيس مجلس الأمة وعضوا مجلس الأمة السيد خليل رافع وبلعرج نور الدين، في أشغال اللقاء التشاوري الثاني لأعضاء رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في العالم العربي وإفريقيا الذي احتضنت فعالياته عمان العاصمة الأردنية ودامت أشغاله لمدة يومين 21 و22 أكتوبر 2007.



رئيس مجلس الأمة استقبل من قبل عاهل المملكة الهاشمية الأردنية عبد الله الثاني يوم 22 أكتوبر 2007، حيث نقل إلى جلالته تحيات فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة واعتزاز القيادة الجزائرية بما بربطها من علاقات أخوية وطيدة مع الأردن.

وإسهامات التعليم والديمقراطية في تحقيق التطور والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كما ناقش السياسة الوطنية والتشريعات والتوجهات الخاصة بصيانة السلام والتقدم ودور التشريع في تعميق الوعي الديمقراطي ودعم المؤسسات الوطنية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى تحديات وآفاق التعاون بين البلدان النامية ذات الأجناس المتعددة.

ناقش الاجتماع الذي عقد تحت عنوان "دور السلطة التشريعية في مواصلة تحقيق أهداف الألفية" خمسة أوراق عمل حول التحديات التي تواجه العالم الثالث من مجاعة وفقر وتخلف

رئيس مجلس الأمة في زيارة رسمية للجمهورية العربية السورية



رئيس مجلس الأمة وبعد وصوله إلى دمشق أجرى أولى محادثاته مع نظيره السوري والتي تمحورت - على الخصوص - حول العلاقات الثنائية المميزة بين سوريا والجزائر وسبل تعزيزها في شتى المجالات وخاصة في المجال البرلماني بتنسيق المواقف في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

قام رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، على رأس وفد يتكون من: - بلعالية أحمد، نائب رئيس مجلس الأمة، - طفار عبد القادر، المستشار الدبلوماسي، - أحمد قصري، المستشار المكلف بتشريفات الرئيس بزيارة رسمية دامت ثلاثة أيام من 23 إلى 25 أكتوبر 2007، إلى الجمهورية العربية السورية بدعوة من الدكتور محمود الأبرش، رئيس مجلس الشعب السوري.

وكان لرئيس مجلس الأمة خلال الزيارة عدة لقاءات مع عدد من المسؤولين والهيئات السورية.

نائب رئيس الجمهورية السيد فاروق الشرع

بحث الجانبان القضايا ذات الاهتمام المشترك ومستجدات الأوضاع الجارية في المنطقة والتحديات التي تستهدف كيان الأمة وهويتها ووجودها

.. رئيس الوزراء السوري السيد محمد ناجي عطري

تمحورت المحادثات حول العلاقات الثنائية المميزة بين سوريا والجزائر وسبل تعزيزها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية

.. نائب الأمين العام لحزب البعث

أعرب عن إعجاب به بالتجربة الجزائرية فيما يخص التعددية الحزبية وبناء الصرح البرلماني المدعم بغرفة برلمانية ثانية .

كما استقبل يوم الخميس 25 أكتوبر 2007 من طرف الرئيس السوري السيد بشار الأسد وقد تم خلال هذا اللقاء التطرق إلى علاقات الأخوة التاريخية والتميزة بين سوريا والجزائر والتي تحرص القيادة السياسية في البلدين على ترسيخها ودعمها بما يخدم مصلحة البلدين وقضايا الأمة العربية.



كما طرح السيد عبد القادر بن صالح المفارقة التالية: "إن المبالغ الضخمة التي صرفتها القوى العظمى لإنتاج الأسلحة الموجهة لزرع الموت تتناقض بشكل فاضح مع تلك المبالغ الزهيدة المخصصة لحماية الأرواح البشرية. إنه لمن غير المعقول أن يعيش جزء من هذا العالم في كنف الرخاء المبالغ فيه في الوقت الذي يسبح فيه الجزء الأكبر منه في البؤس والشقاء إذ كيف لنا أن نتحدث عن التضامن؟ عن الأخلاق؟ وعن العدالة وحقوق الإنسان في الوقت الذي يشيع فيه التنكر بالحق في التنمية وبالحد في الحياة الكريمة"

لكننا بالمقابل نتساءل أيضاً ونقول أين صرفت أموال بعض الموارد الطبيعية لبعض دول العالم الثالث؟ ثم هل هي سخرت حقاً للغايات المرسومة لها في برامج التنمية؟ إنها أسئلة قليلة من بين الكثير نطرحها لتحديد درجة مسؤولية دولنا ومسؤولية الآخرين لكن من باب الإنصاف نقول أيضاً إنه على الرغم من كل الأقاويل والافتراءات فإن أغلب دول الجنوب بذلت جهوداً محترمة لتحقيق التنمية والإقلال من درجة الفقر ومحاربة البطالة غير أنه لن يكون بمقدورها مع ذلك بلوغ الأهداف المسطرة في إعلان الألفية.. ما لم تف الدول الغنية بوعودها وما لم تدعم هذه الجهود بمساعدات مالية وتقنية حقيقية تتناسب وحقيقة التحديات التي تواجه هذه الدول.."

تعهد هذه الأخيرة بإدخال إصلاحات سياسية جذرية من شأنها تحقيق الأهداف المكرسة في إعلان الألفية.. نقول أن هذا الشرط ربط بتعهد دول الشمال الغنية والمنظمات الدولية بتقديم مساعدات مناسبة للدول الفقيرة ويتعهد من هذه الأخيرة بتشجيع الاستثمارات ودعم مخلص لتقديم التكنولوجيات الحديثة بما من شأنه مساعدة الدول النامية على التطور..

لكن هذه التعهدات وهذه الوعود كما تعلمون جميعاً.. بقيت بكل أسف مجرد تعهدات ووعود.. لهذا فإننا نقول الآن وبعد مرور نصف الفترة المخصصة لبلوغ أهداف الألفية.. نقول من حقنا التساؤل أين هي تلك التعهدات وأين هي تلك الوعود؟

اجتماعات الجمعية 117 للإتحاد البرلماني الدولي
الأمن .. وحقوق الإنسان في جدول الأعمال

شارك البرلمان الجزائري (مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني) بوفد ترأسه السيد عبد العزيز زيار، رئيس المجلس الشعبي الوطني في اجتماعات الجمعية 117 للإتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بجنيف (سويسرا) خلال الفترة الممتدة من 08 إلى 10 أكتوبر 2007. يتكون وفد مجلس الأمة من السيدة والسادة:

– زهرة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة،
– بن حليمة بوطويقة، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني،
– صويلح بوجمعة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج،
– زين الدين بن مدخن، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية بالمجلس الشعبي الوطني،

– زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة، وعضو لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بالإتحاد البرلماني الدولي،
– عبد القادر شران نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
– حفناوي عمراني، الأمين العام لمجلس الأمة ونائب رئيس جمعية الأمناء العامون للبرلمانات.

المشاركون ناقشوا خلال الاجتماعات المواضيع التالية:

1 إيجاد صيغة متوازنة بين الأمن الوطني، الأمن الإنساني والحريات الفردية وتجنب المخاطر المحدقة بالديمقراطية :

زهرة ظريف بيطاط ممثلة للمجموعة الإفريقية
باللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الدولي

السيدة زهرة ظريف بيطاط نائبة رئيس مجلس الأمة والتي حازت على عضوية اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني

الدولي هي عضو بمجلس الأمة لعهدتين متتاليتين، محامية، وأحد الوجهة التاريخية المعروفة في الثورة الجزائرية، تمتلك تجربة واسعة في مجال القانون والممارسة البرلمانية، إذ أن تتبعها ومعرفتها بالنشاط البرلماني ومساهماتها العديدة في الدبلوماسية البرلمانية للإتحاد منذ سنة 2000. تُوهِلها باستحقاق لمنصب عضو باللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الدولي الذي تشارك في دوراته منذ سنوات.

الدورة 53 للجمعية البرلمانية لـ OTAN

شارك السادة أعضاء مجلس الأمة محمد مباركي، عساس رشيد، برادعي عبد الله، في اجتماعات الدورة 53 للجمعية البرلمانية لـ OTAN المنعقدة بالعاصمة الإسلمندية AVIK-REYK. خلال الفترة الممتدة ما بين 05 إلى 09 أكتوبر 2007.

للعلم فإن البرلمان الجزائري يحوز على صفة العضو الشريك المتوسطي لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (AP/OTAN).

المنتدى العمومي للمنظمة العالمية للتجارة

شارك عضوا مجلس الأمة السيدان بومسلات التهامي، وجوامع صالح، في الاجتماع المخصص للنقاش البرلماني بمناسبة فعاليات المنتدى العمومي للمنظمة العالمية للتجارة المنعقدة بجنيف (سويسرا) يومي 04 و05 أكتوبر 2007.

ناقش ودرس البرلمانيين في اجتماعهم المنظم بالتعاون فيما بين الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة العالمية للتجارة (حد) موضوع : « التجارة والتغيرات المناخية ».

الدورة الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة
الأمن والتعاون في أوروبا AP/ OSC

شارك وفد عن البرلمان الجزائري مجلس الأمة، (المجلس الشعبي الوطني)، يتكون من السادة :

– عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد،

– عبد القادر فلوحي، نائب رئيس لجنة الدفاع الوطني بالمجلس الشعبي الوطني،

– بوعلام بوعلام، عضو مجلس الأمة،

– عمار بوزيدي، عضو مجلس الأمة،

– كعواني صالح، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،

في أشغال الدورة الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقدة خلال الفترة الممتدة من 29 سبتمبر إلى 02 أكتوبر 2007 بمدينة بورتوروز (سلوفينيا).

وقد عرفت هذه الدورة انعقاد أشغال المنتدى البرلماني حول المتوسط، حيث ناقش المشاركون المواضيع التالية :

– البعد المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

– حماية الأقليات في المتوسط،

– مسألة التعاون الاقتصادي والبيئي .

للعلم فإن الجزائر تحوز على صفة العضو الشريك في التعاون لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

في الدورة العادية الثانية
للبرلمان الصربي الانتقالي :
عضو مجلس الأمة عبد الله بوسنان
يبرز تحديات التربية والتعليم

شارك السيد عبد الله بوسنان عضو مجلس الأمة، رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة الانتقالي في أشغال الدورة العادية الثانية للبرلمان العربي الانتقالي لسنة 2007 المنعقدة بالعاصمة السورية دمشق ما بين 05 و08 سبتمبر .

هذه الدورة تميزت باجتماع اللجان الأربع، حيث قدمت كل لجنة تقريرا حول أعمالها خلال الجلستين الثانية والثالثة يوم 07 سبتمبر 2007 بمقر مجلس الشعب السوري.

لجنة الشؤون الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والمرأة والشباب التي يرأسها السيد عبد الله بوسنان عضو مجلس الأمة قدمت تقريرا مهما عنوانه " نحو منظومة تربوية أفضل" تناول السبل والآليات التي يجب على الدول العربية اعتمادها وإتباعها من أجل منظومة أكثر فاعلية لعل أهمها:

- 1 - مراجعة استراتيجيات التربية الكبرى
- 2 - انفتاح الأنظمة والسياسات التربوية في الوطن العربي على التجارب العالمية الرائدة
- 3 - العمل على التنسيق والتكامل في السياسات التربوية بين الدول العربية من خلال مؤسسة العمل العربي المشترك
- 4 - تشجيع تبادل الخبرات والأساتذة واللقاءات الطلابية العربية
- 5 - التركيز على امتلاك التكنولوجيا الحديثة ومختبراتها وتزويد المدارس والجامعات بها،
- 6 - تعميم مجانية التعليم
- 7 - تأهيل قطاع المرأة العربية بما يتطلبه دورها في المنزل والمجتمع
- 8 - التأكيد على تطبيق مبادئ محو الأمية

- 9 - التوسع في برامج الحفاظ على البيئة ومكافحة المخدرات وتأهيل المرأة الريفية
- 10 - وضع التصورات والإجراءات لفرض التعليم المستمر للمعلمين
- 11 - التوسع في مجال التعريب والترجمة خاصة للمواد العلمية في الجامعة
- 12 - العمل على إيجاد نظام موحد للشهادة الثانوية وامتحانها على غرار البكالوريا العالمية
- 13 - إحياء مشروع الجامعة العربية للدراسات العليا
- 14 - تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية
- 15 - التقليل من الهجرة إلى الخارج واستنزاف الطاقات العربية عن طريق ربط التعليم بسوق العمل.
- 16 - العمل على رصد جوائز تقديرية سنوية للمتميزين من المعلمين
- 17 - التوسع في مجال التعريب والترجمة خاصة للمواد العلمية في الجامعة.

كما قدمت اللجان الثلاثة الأخرى المنبثقة عن البرلمان العربي الانتقالي تقاريرها حول مجال عملها. والجدير بالذكر أن أشغال البرلمان العربي الانتقالي استأنفت بتاريخ 26 أكتوبر 2007 ولمدة ثلاث أيام بالعاصمة المصرية القاهرة وذلك للمصادقة على تقارير اللجان الأربعة بالإضافة إلى بعض الإجراءات التنظيمية .

الندوة
الثالثة والثلاثين
للتنسيقية
الأوروبية للتضامن
مع الشعب
الصحراوي

شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من السادة:
– بوجمعة صويلح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الخارج، رئيسا للوفد.
– بورقاق محمد الحافظ، عضو مجلس الأمة،
– درامشي بوعلام، عضو مجلس الأمة،
– كسطالي محمد، عضو مجلس الأمة.

في أشغال الندوة الثالثة والثلاثين للتنسيقية الأوروبية للتضامن مع الشعب الصحراوي المنعقدة بالعاصمة الإيطالية (روما) خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 21 أكتوبر 2007. جدير بالذكر أن البرلمان الإيطالي أقيم اجتماعا خاصا بمقر مجلس النواب الإيطالي حضره السيد محمد عبد العزيز، رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

الدورة الثامنة للبرلمان الإفريقي

شارك السيدان مصطفى بويدينة، عضو مجلس الأمة ورئيس اللجنة الدائمة للنقل، الصناعة والاتصالات الطاقة، العلوم والتكنولوجيا في البرلمان الإفريقي وأحمد حنوفة، عضو مجلس الأمة وعضو البرلمان الإفريقي. في اجتماعات الدورة الثامنة للبرلمان الإفريقي المزمع عقدها بمقر البرلمان الإفريقي بجنوب إفريقيا (MIDRAND)، خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 26 أكتوبر 2007.

للعلم فإن السيد أحمد حنوفة أدى اليمين يوم 15 أكتوبر 2007، بمناسبة التحاقه كعضو جديد بالبرلمان الإفريقي خلفا للمنتهية عهده محمد دراوي، عضو مجلس الأمة.

المؤتمر البرلماني
الثالث لمكافحة
الفساد

شارك عضوا مجلس الأمة السادة محمد فلاح، ومحمد الواد في أشغال المؤتمر البرلماني الثالث لمكافحة الفساد المنعقد بالمنامة عاصمة البحرين يومي 03 و04 نوفمبر 2007.

ناقش المشاركون خلال اليومين المحاور التالية:

1 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
«التجارب الفضلى والصعوبات التي تحول دون تطبيق فعال لها».

2 الشفافية في الإيرادات وأهمية تعزيزها، ودور البرلمانيين في الرقابة.

المؤتمر من تنظيم منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد بالتنسيق مع الفرع البحريني للمنظمة وبرعاية رئيسي غرفتي البرلمان البحريني (مجلس النواب ومجلس الشورى).

المرأة المغربية - اربية والإعلام



صورة جماعية للمشاركات والمشاركين في الندوة بقاعة الجلسات بالمجلس

العربي بحاجة لجهود المرأة في ظل التحديات التي تفرضها التكتلات والأقطاب الاقتصادية والسياسية، والإقليمية والدولية.

كما ألقى رئيسة لجنة المرأة والطفولة لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي السيدة نجوى الميلادي كلمة مقتضبة أكدت فيها أن بناء صرح مغاربي قادر على مواجهة تيارات العولمة في ظل التكتلات الجهوية يستلزم فتح الأبواب أمام المرأة من أجل تمكينها من المساهمة في صنع القرار على كافة الأصعدة.

وكانت السيدة نجوى الميلادي قد ذكرت بالندوات السابقة التي كان قد شرع فيها منذ الدورة السادسة لمجلس الشورى المغربي وكانت قد احتضنتها كل من المغرب وليبيا وتونس والتي تمحورت على التوالي حول «واقع وأفاق المرأة المغربية»، «المرأة المغربية والقانون» و«المرأة المغربية والتنمية»، كما ذكرت بالتوصيات التي توجت بها آخر دورة للجنة المرأة والطفولة .



خرجت الندوة في نهاية أشغالها بصد من التوصيات والمقترحات تتمثل فيما يلي:

- المناضلات باسم لجنة المرأة والطفولة،
- التطبيق الصارم لكل القوانين التي تحمي المرأة بصفة عامة والمرأة الإعلامية بصفة خاصة من جميع أشكال التحرش، مع إشراك المجتمع المدني في تفعيل هذه القوانين،
- بعث صحيفة إلكترونية مغربية نسائية بالموقع الإلكتروني لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي، مفتوحة لنشر مقالات تهتم بوضع المرأة والطفولة، مع تعيين هيئة قراءة ومراجعة متكونة من عضوين عن كل بلد مغاربي، يكون التحرير بها بإحدى اللغات الثلاث: العربية والفرنسية والإنكليزية مع تلخيص باللغات الثلاث، تسيير هذه الصحيفة الإلكترونية الكتابة العامة لمجلس الشورى بالجزائر،
- استكمال إجراءات تعيين المساهمين والكتاب ودعم المساهمات في رأس مال المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية بتونس،
- ضرورة بعث عملة موحدة معتمدة في كامل بلدان المغرب العربي، وذلك في أقرب الآجال، تسهلا للعمليات الاقتصادية والتجارية وتنقل المواطنين المغاربة،
- استحداث جائزة باسم مجلس رئاسة إتحاد المغرب العربي، تعطى لأحسن عمل إعلامي يخدم الصورة الإيجابية للمرأة في الأسرة والمجتمع.

هذا وكانت عضوات اللجنة في ختام أشغالهن قد رفعن رسالة شكر وعرفان وامتنان لرؤساء دول المغرب العربي، عن الجهود الكبيرة المبذولة بغية توفير الظروف المناسبة للتسريع من وتيرة بناء صرح المغرب العربي الكبير وترقية ألياته وتفعيل هيكله ومؤسساته.

- التأكيد على التوصيات السابقة التي أصدرتها لجنة المرأة والطفولة لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي، وإرسالها إلى كل من رؤساء الشعب المغربية بمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي ورؤساء الغرف البرلمانية ببلدان المغرب العربي وقادة بلدان المغرب الكبير والعمل على وضعها موضع التطبيق.

- دعم تواجد المرأة في مواقع القرار داخل المؤسسات الإعلامية ،
- مقاومة الدور المزدوج للإنتاج الفني حول صورة المرأة،
- التصدي لتشيعي المرأة في الإعلانات الإشهارية،
- العمل على مواجهة القنوات الإعلامية التي تعزز صورة المرأة وموقعها على الدرجات السفلى من سلم الترتيب النوع الاجتماعي،
- عقد الدورة السابعة لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي في أقرب الآجال في الجزائر، وذلك حفاظا على انتظام دورات المجلس،
- دعم الإنتاج الإعلامي الموجه لفائدة إبراز صورة متوازنة للمرأة،
- وضع إستراتيجية إعلامية مغربية تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي لتحسين صورة المرأة في الإعلام المغربي،
- النهوض بأوضاع النساء الأميات والعمل على إشراكهن في مراكز القرار باعتماد مقاييس علمية وموضوعية،
- تعبئة مختلف الفاعلين الإعلاميين والسياسيين والاقتصاديين وغيرهم لانخر في تكريس ثقافة المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص،
- إحداث بنك معطيات تسجل فيه أسماء الرائدات والمناضلات في الإعلام بكل الأقطار المغربية، ولتكن هذه الموسوعة جاهزة ليتم توزيعها على أعضاء مجلس الشورى حتى تكون بمثابة وسام لكل

"المرأة المغربية والإعلام" هو عنوان الندوة الرابعة للجنة المرأة والطفولة لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي التي احتضنها مجلس الأمة بمقره يوم السبت 28 جويلية 2007. وحضرها عدد من سفراء دول المغرب العربي إلى جانب إعلاميات.

شاركت في هذه الندوة السيدات أعضاء لجنة المرأة والطفولة لمجلس الشورى وهن على التوالي:

- نجوى الميلادي، رئيسة اللجنة من الشعبة التونسية،
- حليلة لكلل، نائب رئيس اللجنة من الشعبة الجزائرية،
- النمة بنت مكية، مقررة اللجنة من الشعبة الموريتانية،
- وعضوات اللجنة:
- أمينة بن عرب، تونس،
- نعيمة خلدون، المغرب،
- زهية بن عروس، الجزائر،
- فوزية عبد العالي البرعصي، ليبيا،
- فوزية المبروك مادي، ليبيا.

رئيس الشعبة الجزائرية يدعو إلى وضع إستراتيجية إعلامية تشارك المرأة في إعدادها والإشراف عليها

بولحية أنه بالغ الأهمية، باعتبار أن الإعلام هو أقوى العوامل الفاعلة في تشكيل الوعي والمعرفة داخل المجتمع وكذا تقييم الأعراف وإعادة صياغتها وتجديد العادات الموروثة وتطوير الفكر والقيم السلوكية وكافة أنماط السلوك الاجتماعي .

مضيفا أن على الإعلام أن يبرز الدور الحيوي للمرأة المغربية باتجاه بلدها ومجتمعها، داعيا القائمين بالإعلام أن يتحجوا للمرأة مكانا أفسح لإيصال رسائل راقية تساهم في إحداث التغيير الإيجابي المنشود، خاصة إذا ما وضعت إستراتيجية إعلامية تشارك المرأة في إعدادها والإشراف عليها.مضيفا أنه يجب تشجيع مشاركتها السياسية وتسهيل إبداعاتها في الأداء السمعي البصري ومن ثم تفعيل دورها الإستراتيجي في مجال الإعلام.

مؤكدًا في الأخير أن بناء إتحاد المغرب

افتتحت الندوة برئاسة السيد إبراهيم بولحية، رئيس الشعبة الجزائرية لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي، والذي ألقى كلمة بالمناسبة تحدث فيها عن أهمية المواضيع التي ناقشتها اللجنة خلال ندواتها السابقة، حيث أنها تناولت محاور حساسة وجهرية تهتم بالحياة السياسية والقانونية والتنموية للمرأة في دول المغرب العربي، خاصة فيما يتعلق بالمعوقات الحقيقية التي تحول دون انطلاقها نحو أفق أرحب على كل المستويات الإنسانية. أما بخصوص موضوع الندوة فقد أكد السيد إبراهيم

الدبلوماسية البرلمانية "سلم ، ديمقراطية ، تعاون"



لاسيما منها الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة والتنمية المستدامة وحوار الحضارات، يدعو البرلمانيين اليوم أكثر من ذي قبل من خلال نشاطهم ويتطلب منهم التعاون مع نظرائهم في البلدان الأخرى.

وقد ناقش المشاركون على مدار اليومين المواضيع التالية :

– تعزيز العلاقات والتعاون بين الشعوب: دور ومكانة الدبلوماسية البرلمانية.

– التقدم الديمقراطي وترقية السلم في العالم: دور ومكانة الدبلوماسية البرلمانية

في حين أوضح وزير الشؤون الخارجية السيد مراد مدلسي، أن للدبلوماسية أهمية في التأثير على مراكز بلورة الرأي واتخاذ القرار بحكم استقلالية النواب وتوفيرهم على مناسبات اللقاء المختلفة التي تتيح الاتصال السهل والتعارف العفوي، مضيفاً أن الدبلوماسية البرلمانية تحمل في ثناياها صوت الشعوب وبطبيعة الحال فهي تسعى إلى خدمة السلم والحرية وحقوق الإنسان.

من جهته أكد السيد عبد الحميد سي عفيف، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية بالمجلس الشعبي الوطني، أن الطابع الدولي للقضايا المشتركة

افتتح هذين اليومين الدراسييين السيد عبد العزيز زباري، رئيس المجلس الشعبي الوطني الذي أكد لدى إشرافه على جلسة الافتتاح أن الدبلوماسية البرلمانية تعتبر وسيلة يعبر من خلالها عن انشغالات الشعوب في العالم .. لأنها الإطار المناسب الذي يتم عبره تشاور ونقاش منتخبني الشعوب في القضايا والشؤون التي تخص عالمنا ، موضحاً أن الهدف المنشود من هذا اللقاء الهام هو تعميق المعارف حول الدبلوماسية البرلمانية ومهامها الأساسية ودورها في توثيق روابط التفاهم، والتبادل ما بين الهيئات التشريعية وتعميق المعارف بين الشعوب والحضارات والثقافات .

نظمت لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية بالمجلس الشعبي الوطني بالتعاون مع معهد التكوين والدراسات التشريعية يومي 28 و 29 أكتوبر 2007 بإقامة الميثاق يومين دراسيين تحت عنوان "الدبلوماسية البرلمانية : سلم - ديمقراطية - تعاون" بمشاركة عدة وفود أجنبية من جنوب إفريقيا والشيلي وتونس وتركيا وإيطاليا والإتحاد الأوروبي وكذا إتحاد البرلمان العربي والإتحاد البرلماني الدولي وبرلمان عموم إفريقيا .



اجتماع الرئيس بإطارات المجلس

في نهاية الاجتماع قدم رئيس المجلس توجيهاته بناء على ما دار من نقاش مبرزاً حرصه على مبدأ الصرامة والنجاحة مع التكفل بالانشغالات والمطالب المبررة عملياً والتي من شأنها ضمان إسناد المهام التشريعية والبرلمانية لمجلس الأمة .

.. والأمين العام يتابع ..

وعقب هذا الاجتماع عقد الأمين العام لمجلس الأمة اجتماعات مع إطارات المجلس أيام 22، 23 و 24 سبتمبر 2007 خصصت لمواصلة النقاش حول أنجع السبل التنظيمية التي من شأنها تحسين سير العمل في شتى مجالات نشاطات المجلس .

استمراراً للقاءات الدورية التي تجمع رئيس مجلس الأمة بمسؤولي المصالح الإدارية، تم يوم الاثنين 17 سبتمبر 2007 عقد اجتماع حضره نواب الرئيس واستهله السيد عبد القادر بن صالح بكلمة تهيئية ركز فيها على الخصوص على عنصر النجاحة في العمل والاستجابة لمعايير الوظائف المسندة للإطارات والموظفين في الهيئة، كما قدم الأمين العام خلال هذا الاجتماع عرضاً شاملاً حول سير مختلف المصالح الإدارية والتقنية متبوعاً ببعض التفاصيل الهامة التي تطرق لها مسؤولو المصالح . كما تم طرح بعض التساؤلات والاقتراحات ذات العلاقة بظروف ووسائل العمل .

علق هامش اليومين الدراسييين رئيس مجلس الأمة يستقبل رؤساء لجان البرلمان المشاركة

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم الاثنين 29 أكتوبر 2007 ، بمقر المجلس ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي السيد نور الدين بوشكوج.

خلال هذه المقابلة تم استعراض مختلف النشاطات البرلمانية على المستوى العربي وأفاقها.

كما استقبل رئيس مجلس الأمة في نفس اليوم السادة :

– Umberto Ranieri ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بغرفة النواب الإيطالية ،

– Carlos Abel Jarpa ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية لغرفة النواب الشيلية ،

– صالح طبرقي ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب التونسي ،

– Murat Mercan ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية لغرفة النواب التركي ،

خلال هذه اللقاءات تم استعراض العلاقات الثنائية خاصة في المجال البرلماني وأفاق تديمها وتطويرها.



في إطار الأبواب المفتوحة على مجلس الأمة زار تلامذة متوسطة الإمام بن الحجاج لزموري ولاية بومرداس مقر مجلس الأمة يوم الاثنين 29 أكتوبر 2007.

وكما جرت العادة في مثل هذه الزيارات توجه التلاميذ إلى المكتبة للإطلاع على محتوياتها. كما تلقى الأطفال بقاعة البث التلفزيوني للمجلس معلومات حول تسيير المصلحة وقاموا بجولة في إحدى قاعات اللجان وقاعة الجلسات العامة حيث أعطيت لهم شروحات عن تركيبة المجلس وسير أعماله تخللتها أسئلة أجاب عنها مسؤولي المصالح المعنية وقد كشفت عن فضول هؤلاء التلاميذ للتعرف أكثر على المؤسسة وموقعها في النسيج المؤسساتي في الجزائر.

تلاميذ متوسطة الإمام بن الحجاج بزموري ولاية بومرداس

"الفكر البرلماني" في عددها 17

تزامنا مع افتتاح الدورة الخريفية لسنة 2007، صدر العدد السابع عشر من مجلة الفكر البرلماني بمواضيع متخصصة عبر مختلف أركانها ... حيث تناول ركن رسالة مجلس الأمة موضوع « مصادر وأفاق التجديد في المنظومة القانونية البرلمانية الجزائرية »

وإلى جانب موضوع قراءة سياسية قانونية في خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة عيد الاستقلال والشباب 05 جويلية 2007 للسيد عبد المجيد جبار، أستاذ جامعي وعضو سابق بمجلس الأمة.. تناول ركن الدراسات والبحوث البرلمانية دراسات لقضايا برلمانية متخصصة .. وهي :

«التمثيلية والتعددية في مجلس الأمة الجزائري» للسيد محمد الصالح زيتوني، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان بمجلس الأمة. زمدى فعالية رقابة المجالس البرلمانية العليا على أعمال الحكومة .. (حالة مجلس الأمة في البرلمان الجزائري ..) ز لعضو مجلس الأمة السيد بن سعيدان شايب ، «دور اللجان البرلمانية في تفعيل الأداء البرلماني» للسيد أحمد طرطار، رئيس أسبق للجنة التربية والتكوين والبحث العلمي بمجلس الأمة، «الطريق البرلماني لتعديل الدستور» للأستاذة وسيلة وزاني، باحثة قانونية. « دور الحكومة في إطار الإجراء التشريعي» للسيد حمادي ميلود، باحث في القانون البرلماني،

« حقوق الطفل على المستوى العربي» للأستاذة شهيرة بولحية، أستاذة بمعهد العلوم القانونية والإدارية بالمركز الجامعي ببسكرة.

كما خصص هذا العدد بعض صفحاته لمجريات المناقشة والتصويت على برنامج الحكومة بمقر مجلس الأمة، أما ركن «من الفكر البرلماني الدولي» فقد نشرت فيه المجلة موضوعين الأول بعنوان «الدبلوماسية البرلمانية ودبلوماسية الدولة»

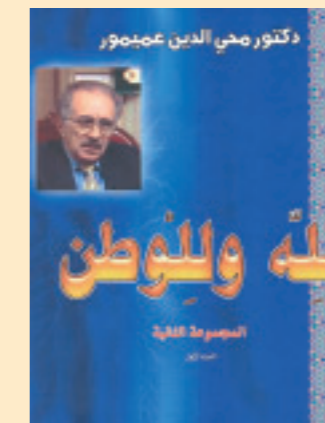
للسيد Hubert vedrine ، وزير أسبق للشؤون الخارجية في الحكومة الفرنسية، والثاني بعنوان «الدبلوماسية البرلمانية» للسيد Christian Poncelet ، رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي.

أما ركن الوثائق البرلمانية فتناول موضوع « البرلمان وسياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر» .



للإشارة فإن هذا المؤلف الذي صدر عن المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية يمثل الإصدار الثاني من هذا العنوان ويضم ما نشر منذ 1998 وإلى 2006 . والكتاب من ثلاثة أجزاء وفي نحو الألف ومائتي صفحة، ويحمل فوق غلافه الأخير العبارات التالية:

نظرة لأوضاع الوطن والمنطقة تبحث عن الجذور وتتابع التداخليات وتدرس الخلفيات وتجسد موقف مثقف جزائري من الأحداث الوطنية والدولية بأقصى ما يمكن من الموضوعية والحياد.



صدر للدكتور محي الدين عميمور، عضو لجنة الشؤون الخارجية والجالية الجزائرية بالخارج بمجلس الأمة، مؤلفا تحت عنوان " لله وللوطن "، ويتطرق الكتاب إلى عدد من القضايا الوطنية والجهوية والدولية السياسية، الثقافية والفنية.

يضم ما نشر بين 1998 و 2006 "الله وللوطن"

المنصوري رئيساً لمجلس النواب



انتخب النواب المغاربة الـ325 في جلسة عامة يوم 16 أكتوبر 2007 رئيس حزب التجمع

الوطني للأحرار مصطفى المنصوري رئيساً جديداً لمجلس النواب.

وانتخب المنصوري خلفاً للرئيس الأسبق عبد الواحد الراضي الذي عين وزيراً للعدل في حكومة عباس الفاسي التي صادق العاهل المغربي الملك محمد السادس على أمر تعيين أعضائها.

وحصل المنصوري البالغ من العمر 54 سنة خلال عملية التصويت على 172 صوتاً مقابل 58 لصالح مرشح حزب العدالة والتنمية عبدالله باها بينما بلغت البطاقات الملغاة 70 بطاقة.

ويضم البرلمان المغربي غرفتين (مجلس النواب) و(مجلس المستشارين) حيث تم تجديد أعضاء البرلمان خلال انتخابات جرت في السابع من الشهر الماضي.

قوى برلمانية عراقية تدعو إلى سن قانون يمنع تطبيق قرار الكونغرس بتقسيم العراق



دعت ثماني قوى سياسية من مختلف الاتجاهات مجلس النواب العراقي بكتله السياسية وأعضائه إلى مناقشة قرار مجلس الشيوخ الأمريكي لتقسيم العراق في جلسة خاصة والخروج بمشروع قانون يمنع تطبيق القرار تحت أي ذريعة. وشددت القوى الثماني على المطالبة بعدم الموافقة على إنشاء أي إقليم إلا بعد جلاء آخر جندي أمريكي من العراق.

والقوى المجتمعة هي التيار الصدري وجبهة التوافق العراقية والائتلاف العراقي الموحد وجبهة الحوار الوطني وحزب الفضيلة والقائمة العراقية الوطنية والجبهة التركمانية والكتلة العربية.

وذكر بيان باسم هذه القوى المجتمعة بمبنى مجلس النواب يوم 30 سبتمبر 2007 تلاه النائب عن القائمة العراقية عزت الشايندر حول القرار الذي تقدم به السيناتور الديمقراطي جوزيف بايدن بأن زمجلس الشيوخ قد اعتمد في مشروعه هذا على قراءة

خاطئة وتقديرات غير واقعية لتاريخ العراق وحاضره ومستقبله ويمثل سابقة خطيرة في العلاقات بين العراق والولايات المتحدة. وأضاف بيان القوى العراقية موضحاً أن زمجلس الشيوخ يظهر وكأنه يخطط لاحتلال



أعلنت وزارة الداخلية العمانية النتائج النهائية للانتخابات التي جرت يوم 28 أكتوبر 2007 وأسماء الفائزين بعضوية مجلس الشورى الجديد بدورته السادسة (2008-2011) والبالغ عددهم 84 عضواً من بين 611 مترشحاً و21 مترشحة لم تفر أية واحدة منهم .

ووافق العاهل المغربي يوم 15 أكتوبر على تشكيل الحكومة التي ضمت 33 حقيبة وزارية إضافة إلى حقيبة رئاسة الوزراء منها سبع أسندت للنساء.

وأفتتح الملك محمد السادس يوم 12 أكتوبر 2007 الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الثامنة حيث وجهه إلى أعضاء البرلمان بغرفتيه (مجلسي النواب والمستشارين) خطاباً ركز فيه على عدد من القضايا الوطنية الكبرى. وتصدر حزب الاستقلال النتائج النهائية لتلك الانتخابات التي مرت في أجواء طبيعتها الشفافية والنزاهة بحصوله على 52 مقعداً من مجموع 325 مقعداً بينما حل حزب العدالة والتنمية ثانياً بحصوله على 47 مقعداً والحركة الشعبية ثالثاً.

طويل الأمد لقوات بلاده ويقائنها في العراقس.

وأكدت القوى السياسية العراقية الثماني أن القرار بصيغته المعلنة وأبعاده الغامضة ينافي جميع قواعد المجتمع الدولي وقوانينه ومؤسساته الشرعية التي تحفظ للشعوب كافة حقها في تقرير مصيرها وبناء مستقبلها والدفاع عن وحدتها وسيادتها. وطالبت مجلس النواب بعقد جلسة خاصة لمناقشة القرار والخروج بقانون يمنع تقسيم العراق تحت أي ذريعة ويرفض بشدة مشروع جوزيف بايدن المرشح في سباق الرئاسة إلى البيت الأبيض .

وناشدت القوى العراقية في بيانها الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة المسارعة إلى الوقوف بوجه هذا المشروع. كما دعت العراقيين وجميع قواهم الوطنية ومؤسساتهم ومنظماتهم المدنية والاجتماعية والثقافية للوقوف بوجه هذا المشروع وما يمثله من تهديد لوحدة العراق وسيادته.

388 ألفاً و684 ناخباً وناخبة. وأشار إلى أن 46 عضواً فازوا بعضوية المجلس لأول مرة بينما 38 من أعضاء المجلس السابق أعيد انتخابهم. ونفى أن تكون الولاءات القبلية كان لها تأثير على نتائج الانتخابات وقال أن أبناء مشائخ ووجهات في بعض الولايات ترشحوا للانتخابات لكنهم لم يفوزوا .

ويذكر أن السلطنة كانت أول دول الخليج العربي التي منحت النساء حق التصويت والترشح سنة 1994.

أما مجلس الشورى فإنه يتمتع ببعض الصلاحيات التشريعية إذ يتولى مراجعة مشاريع القوانين قبل إصدارها بمراسيم سلطانية. ومع أنه يستطيع مساءلة الوزراء حول إدارتهم لوزاراتهم إلا أنه لا يملك سلطات وضع تشريعات أو سلطة إصدار توصيات تتعلق بالسياسة الخارجية أو الدفاع أو الأمن.

«الدوما» الروسي يصادق على تعيين زوبكوف رئيساً للوزراء



صادق مجلس النواب الروسي (الدوما) يوم 14 سبتمبر 2007 على تعيين فيكتور زوبكوف احد المرشحين المحتملين لخلافة فلاديمير بوتين في مارس 2008، رئيساً للوزراء.

ووافق المجلس بأغلبية ساحقة على أن يخلف زوبكوف رئيس الوزراء المنتهية ولايته ميخائيل فرادكوف في تغيير حكومي أثار تكهنات حول المرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية المقبلة.

وصوت المجلس بأغلبية 381 صوتاً لصالح تعيين زوبكوف مقابل 7 اعتراضاً و8 امتنعوا عن التصويت. وكان زوبكوف شخصية غير معروفة حين كان يترأس وكالة مكافحة تبييض الأموال، إلا أن نجمه سطع عندما رشحه بوتين لرئاسة الحكومة. وقال زوبكوف أمام البرلمان أن أولوياته ستكون ضمان الاستقرار الاقتصادي وتعزيز قطاع صناعة الأسلحة.

ويأتي التغيير الحكومي قبل الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في الثاني من ديسمبر وقبل أقل من 6 أشهر على الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في الثاني من مارس 2008 لتنتهي فترة رئاسة بوتين. ولم ترشح أية شخصية سياسية بارزة نفسها للانتخابات الرئاسية بعد. ويعتقد معظم

المحللين أن المرشح الذي سيدعمه بوتين هو الذي سيفوز في الانتخابات. وتعهد زوبكوف إثر تعيينه بالمضي قدماً في السياسات التي أرساها الرئيس فلاديمير بوتين، وقال أن تنشيط الصناعات العسكرية التي كانت قوية في وقت من الأوقات في روسيا له أولوية كبرى.

ومن جهة أخرى، كشف رئيس اللجنة الانتخابية المركزية الروسية فلاديمير تشوروف أن الانتخابات البرلمانية المقررة في ديسمبر المقبل ستجرى لأول مرة في تاريخ روسيا على أساس القوائم الحزبية بعد إلغاء الدوائر ذات المقعد الواحد (المستقلة).

وأكد تشوروف في لقاء لرابطة الصحافيين الأجانب أن الانتخابات ستجرى في أجواء ديمقراطية ونزيهة، مشيراً إلى مشاركة خمسة عشر حزياً سياسياً في الانتخابات المقبلة وهي تمثل مختلف التيارات السياسية والاجتماعية في البلاد. وقال أن 108 ملايين مواطن روسي يملكون حق الاقتراع متوقعاً أن تتجاوز المشاركة الجماهيرية في الانتخابات نسبة 60 في المائة.

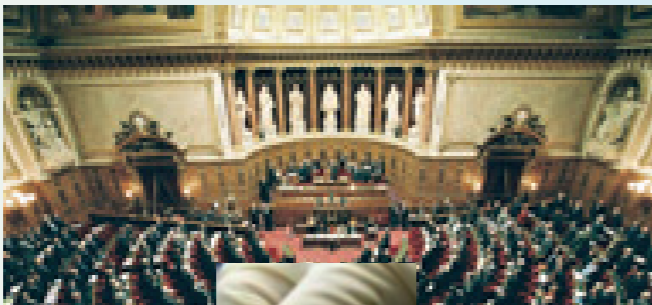
زيجعل من المهاجر مجرماً محتملاً من الهجرة هي مسألة جدية ويجب معالجتها بجدية وليس جعلها أداة انتخابية لتبرير الصعوبات الاقتصادية.

وبخصوص سياسة الهجرة زالمختارةس أي الحصاص في مجال الهجرة ، اعتبرت الحركة المناهضة للعنصرية وللصداقة بين الشعوب مثلها مثل العديد من الجمعيات الفرنسية ورجال السياسة أن فرنسا بعد أن نهبت الموارد الطبيعية لبلدان العالم الثالث عن طريق استعمار غاشم ووحشي ما زالت آثاره لحد الآن والذي أسمته زهممة لنشر الحضارةس تريد اليوم النهب بطريقة أخرى أخطر حيث أن الأمر يتعلق من الآن فصاعداً بجلب الثروات البشرية من بلدانها الأصلية سواء أطباء أو مهندسين أو باحثين مكونين في تلك البلدان دون الاكتراث بتأثيرات هذه العملية على التنمية المحلية.

وبدأ جدل آخر ينتشر حول تدشين معهد الدراسات حول الهجرة والاندماج وهي هيئة رسمية كان من المقرر تدشينها يوم 08 أكتوبر ولكنه أجل من طرف المجلس الأعلى للاندماج زقصد التمكن من إعطاء جميع المعلومات الضرورية حول مهام المعهد المستقبلية وتجنب وقوع أي التباسس.

وقام حوالي 20 جامعياً بإعداد عريضة للتعبير عن زانشغالهم العميقس بشأن إنشاء هذا المعهد الذي يعتبر أداة جدية للقيادة السياسية للأبحاث حول الهجرة.

مجلس الشيوخ يصادق على مشروع القانون الخاص بالهجرة الذي لقي استنكاراً واسعاً



إلزامية اتباع المرشحين للتجمع العائلي للتكوين في اللغة قبل المجيء إلى فرنسا وزادوا من ثقل الموارد المالية اللازمة لهذا التجمع. ووافق النواب على إنشاء عقد لاستقبال وإدماج أولياء الأطفال المستفيدين من التجمع العائلي مع إجراء تكوين زحول حقوق وواجبات الأولياء في فرنساس ووافقوا على رفع منع إحصاء الأصول العرقية في مواصلة المسارات الدراسية. وحافظوا على مادة أدرجها النواب لإقصاء الأشخاص بدون وثائق من إجراء الإسكان الاستعجالي.

واعتبر الوزير الأول السابق لورون فابيويس الذي تأسف كون إجراء التحاليل الجينية

صادق مجلس الشيوخ يوم الجمعة 05 أكتوبر 2007 على مشروع القانون الخاص بالهجرة والذي من شأنه تعقيد مسألة التجمع العائلي حيث لقي احتجاجاً كبيراً خاصة فيما يتعلق باللجوء إلى التحاليل الجينية.

ومازال النص الذي تمت المصادقة عليه على الرغم من تصويت نواب اليسار بزلاص يثير استنكاراً كبيراً خاصة فيما يتعلق بإجراء تحاليل جينية في مسألة التجمع العائلي وأشار المجلس الاستشاري الفرنسي

للأخلاقيات أن إدراج تحديد الهوية البيولوجية للأجانب فقط يعتبر مناقضاً لاتجاه القانون الفرنسي. وبخصوص الاجراءات الأخرى للقانون فقد خفف النواب



حزب كرامنليس يفوز بانتخابات اليونان والمعارضة تعترف

أعلن رئيس الوزراء اليوناني كوستاس كرامنليس فوز حزبه «الديمقراطية الجديدة» في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 16 سبتمبر 2007 بعد إقرار منافسه زعيم حزب باسوك الاشتراكي المعارض جورج باباندريو بالهزيمة.

وشكر كرامنليس في خطاب متلفز اليونانيين لإعطائهم حزبه تفويضا واضحا للمضي قدما في الإصلاحات التي تحتاج إليها البلاد في السنوات القادمة، مؤكداً أن ذلك يلقي على كاهله مسؤولية مضاعفة لئلا أقصى جهوده لتفادي الأخطاء.

واعترف زعيم حزب باسوك الاشتراكي اليوناني



جورج باباندريو بهزيمته وقال في مقر حزبه إن الشعب قد قرر والنتيجة ليست لمصلحتنا. مضيفاً أنه المسؤول الأول عن زمرحلة حرجة س يمر بها حزب باسوك حالياً.

وذكرت وزارة الداخلية أن حزب كرامنليس حصل على 42,6% بعد فرز نحو 58% من الأصوات مقابل 38,5% لحزب باسوك، مما يمنحه نحو 154 مقعداً من أصل مقاعد البرلمان البالغة 300 مقابل 103 لباسوك.

وهذه النتيجة تضمن حصول حزب كرامنليس على الغالبية المطلوبة في البرلمان لتشكيل حكومة أغلبية. كما أظهرت النتائج أن الشيوعيين حصلوا على 7,6 من الأصوات، بينما

الوزراء، على أن تتنازل عن بعض صلاحياتها لصالح رئيس البلاد، ومنع خصومها السياسيين بعض المناصب الوزارية والبرلمانية.

كما استمع رئيسة الوزراء القادمة الرئيس الحق في تسمية وزير الداخلية وقائد الشرطة، وهي صلاحيات يتمتع بها رئيس الوزراء حصراً.

كما ينص الاتفاق على منح حزب الأقاليم الذي يتزعمه يانوكوفيتش مناصب نواب الوزراء في التشكيلة الجديدة، بالإضافة إلى منصب نائب رئيس الوزراء ورئاسة بعض اللجان البرلمانية الهامة.

ورفضت المحكمة الإدارية العليا طعونا مقدمة من عدد من الأحزاب السياسية تزعم أن اللجنة الانتخابية التي أشرفت على الانتخابات ارتكبت أخطاء إجرائية.

ووفقاً لاتفاق حزبي يوتشينكو وتيموشينكو فسيتم اقتراح الأخيرة لمنصب رئاسة



أعلنت اللجنة الانتخابية المركزية في أوكرانيا النتائج الرسمية للانتخابات البرلمانية التي جرت في البلاد نهاية شهر سبتمبر، مهددة بذلك الطريق نحو عقد أول جلسة للبرلمان وتشكيل حكومة ائتلافية بين الكتلة التي تقودها زعيمة المعارضة يوليا تيموشينكو وحزب "أوكرانيا وطننا" الذي يتزعمه الرئيس فيكتور يوتشينكو.

وبموجب النتائج فقد حصل حزب أوكرانيا وطننا على 14,15 من الأصوات في حين حصل حزب شريكته المقبلة تيموشينكو على 30,71، بما يؤهلها معاً للحصول على 228 من مقاعد البرلمان وتشكيل تحالف يعيد الثورة البرتقالية الموالية للغرب إلى رئاسة الحكومة.

وحصل حزب المناطق -الذي يقوده رئيس الوزراء المنتهية ولايته فيكتور يانوكوفيتش الموالى لروسيا- إضافة إلى

أعلنت اللجنة الانتخابية المركزية في أوكرانيا النتائج الرسمية للانتخابات البرلمانية التي جرت في البلاد نهاية شهر سبتمبر، مهددة بذلك الطريق نحو عقد أول جلسة للبرلمان وتشكيل حكومة ائتلافية بين الكتلة التي تقودها زعيمة المعارضة يوليا تيموشينكو وحزب "أوكرانيا وطننا" الذي يتزعمه الرئيس فيكتور يوتشينكو.

وبموجب النتائج فقد حصل حزب أوكرانيا وطننا على 14,15 من الأصوات في حين حصل حزب شريكته المقبلة تيموشينكو على 30,71، بما يؤهلها معاً للحصول على 228 من مقاعد البرلمان وتشكيل تحالف يعيد الثورة البرتقالية الموالية للغرب إلى رئاسة الحكومة.

وحصل حزب المناطق -الذي يقوده رئيس الوزراء المنتهية ولايته فيكتور يانوكوفيتش الموالى لروسيا- إضافة إلى



الليبراليون البولونيون يفوزون في الانتخابات التشريعية

أعلنت اللجنة الانتخابية البولونية النتائج النهائية للانتخابات النيابية المبكرة التي جرت يوم 22 أكتوبر 2007 في بولونيا وفاز

على رفوف مكتبة المجلس

من بين ما تطالعون

" يتوافد أعداد متزايدة من المهتمين على مكتبة المجلس التي تزداد ثراء وتنوعاً في مادتها العلمية والفكرية المعروضة . . ويؤخذ هذا التوافد معياراً على أهمية هذا الفضاء ومحضراً على تأكيد منهجية الاقتناء النوعي والتخصصي للمكتب والمراجع ذات الصلة بالمجال القانوني والبرلماني . .



" التدخل الإنساني في العلاقات الدولية "

محمد يعقوب عبد الرحمان

" قانون الطفولة الجانحة والمعاملة الجنائية للأحداث "

محمود سليمان موسى

" التنظيم القانوني والاجتماعي للأسرة في ظل أحكام الشريعة والقانون الوضعي "

محمود سمير عبد الفتاح

" العقود التجارية وعمليات البنوك "

مصطفى كمال طه

" الإرهاب الدولي جوانبه القانونية، وسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي "

منتصر سعيد حمودة

" الأسس العامة للتحكيم الدولي والداخلي في القانون الخاص في ضوء الفقه وقضاء التحكيم "

منير عبد المجيد

" مبدأ الشرعية في الفكر الإسلامي والعالمي "

ميرغني النصري

" استقلالية القضاء "

نبيل شديد الفاضل رعد

" الحجز الاحتياطي "

نزيه نعيم شلالا

" تهريب وتبييض الأموال "

نعيم مغبغب

" العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان "

هويدا محمد عبد المنعم

" مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية "

ياسر الحويش

" الحماية القانونية لحق المؤلف "

يوسف محمد النوافله

" القانون الدستوري: آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري "

عبد الله بوقفة.